سياسات الخراج المصري بين "العسف والعدل"
في عهدي ابن المدبر وابن طولون "247-270هـ/861-883م"
دراسة تحليلية مقارنة

إيمان مصطفى عبد العظيم (*)

الملخص

لعب الخراج – ضريبة الأرض– كواحد من أهم موارد بيت المال في الدولة الإسلامية، دورا هاما في اقتصاد الدولة الإسلامية والولايات المفتوحة، والتي كان من بينها مصر، التي أخذت به منذ – الفتح الإسلامي لها– تطبيقا لما نصت عليه شروط الصلح الواردة في معاهدة بابليون الأولى عام 19هـ/640م، حيث نظمت العلاقة بين طرفيها، وحددت الحقوق والواجبات لكليهما دون مبالغة أو تقطير.

وبعد الفتح، واستقرار العرب المسلمين، التزمت مصر بأداء واجبها المالي من جزية وخراج، في عصرها الإسلامي بدء من عصر الولاة خلال حكم الراشدين (9-41هـ) والأمويين(41-132هـ)، ثم في عصر الخلافة العباسية(132-656هـ) وما شهدته من قيام الدول المستقلة بدء من الطولونية(254-292هـ) محور الدراسة، وانتهاء بالعصر المملوكي(648-930هـ)، وجاء أداؤها في فترات عدة ملتزما دون تقصير من جانبها، أو مبالغة من جانب الحكام العرب، فقد كان لشخص صاحب الخراج تأثيرات واضحة على قيمة المجموع من بالزيادة والنقصان في أحيان كثيرة، لما انتهجه من سياسات خاصة في تطبيق نظام الخراج، وجمع أمواله، سياسات أثبتت أن له أعظم الأثر في توجيه سياساته، وعوائده أو دخوله بالزيادة والنقص، كما كان لهذه السياسات نتائج مترتبة مؤثرة في المجتمع المصري أو الشعب المصري بكل طوائفه بالسلب أحيانا، وبالإيجاب في أحيان أخرى.

ولهذه الأهمية، ولخطورة الدور الاقتصادي الذي يلعبه، اخترت أن يكون هذا النظام المالي، وسياساته، ووسائله، محور هذه الورقة البحثية في محاولة لكشف الغموض الذي يكتنف هذه الفترة من تاريخ مصر، وتأثيرات شخص صاحب الخراج، في محاولة لتقديم صورة واضحة، والنموذج الصحيح لصاحب الخراج الملتزم بمبادئ دينه، والقواعد العامة لوظيفته.

---

* مدرس التاريخ الإسلامي– تربية عين شمس.

The Policies of Egyptian Land Tax: Between "Tyranny and Justice" during the Reign of Ibn Al-Modabber and Ibn Tolon (247-270 AH/861-883 AD): A Comparative Analytical Study

Iman Mostafa Abdel Azim

ABSTRACT

The land tax represented as one of the important resources of the treasury in the Islamic country, whereas it played an important role in economy of the Islamic country and opened states, which include Egypt that used it since the Islamic conquest according to the mentioned peace conditions in Papillion treaty**(19/640** H**)**. Whereas it arranged the relationship between its parties, and specified the rights and duties for each of them, without exaggeration or stinginess.

After the conquest and stability of the Arabic Muslims, Egypt obligated by its financial duty of tribute and land tax in its Islamic era, from the governors era through reign of the Orthodox (9-41 H) and Omawy caliphs(41-132H). Then, in the Abbasid caliphate era(132-656h), and what it witnessed from appearing of the independent countries; starting by the Tuloun country**(254-292** H**)**, axe of the study, and finally by the Mamlukes era**(648-930** H**)**. Its performance in many times was obligated without neglect from its side, or exaggeration from the Arab governor's side. Character of owner of the land tax had clear effects on the total, increasing or shorting in sometimes, because of his special policies in application the land tax system and collecting the money. His policies proved that he has high effect in managing these policies and revenues or incomes, with increasing or shorting. Also, these policies had consequential and effective results in the Egyptian society or Egyptian people by its all types, negatively in sometimes and positively in other times.

This importance, and for dangerous of the economic role, I chose this financial system, its policies and means as an axe for this research paper to try to discover the obscurity, which surrounds this period of history of Egypt. And, effects of character of the land tax owner to try to present a clear frame, and correct model for the land tax owner, who is obligated by his religion principles, and the general rules of his job.

عليك بالعدل إن أوليت مملكة واحذر من الظلم فيها غاية الحذر
فالملك يبقى مع الكفر البهيم ولا يبقى مع الجور في بدو ولا حضر(*)

المقدمة:

شـــهدت مصر في الآونة الأخيرة، وبعد مرور– أكثر من ثلاثة أعـــوام – على ثورة **الخامس والعشرين** من يناير 2011م، تطورا هامـــا، وملحوظـــا فـــي الاقتصاد المصري، تـــراه – أغلب الآراء– وتصفه بالسلب دون الإيجاب، حيـــث تتواتر الأخبار يوما بعد يوم عن ضعف الاقتصاد المصري، وتتزايد الدعاوى إلـــي أننا في أمس الحاجة إلي العمل، وزياد الإنتاج، وتنمية موارد الاقتصاد، وتطـــوير وسائله، للنهوض به، ومن ثم النهوض بالدولـــة، وتحقيـــق الرخـــاء الاقتصـــادي، والعدالة الاجتماعية أهم أهداف **ثورة يناير2011م**، فلا جدال في أنـــه إذا قـــوي الاقتصاد قويت الدولة، وقوي ساعدها في الداخل والخارج، وساد الأمن والأمـــان، ونما الاستقرار في المجتمع بين طوائف الشعب جمعاء.

وقد دفعني هذا الحديث عن الاقتصاد المصري وأوضاعه الحاليـــة، إلـــي اختيار **مورد** مهم من موارد الاقتصاد في مصر الإسلامية وهو: **الخـــراج**، الـــذي **لعب** كواحد من – أهم موارد بيت المال– في الدولة الإســـلامية دورا مهمـــا فـــي اقتصاد مصر – الولاية الإسلامية–، وذلك منذ الفـــتح وخـــلال عصـــور الـــدول الإسلامية التالية له، بدء من عصر الولاة خلال فترتي الحكم الراشدي والأمـــوي، ومرورا بالخلافة العباسية، وما شهدته من قيام الدول المستقلة بدءا من **الطولونيـــة محور الدراسة**، وانتهاء بالعصر المملوكي، كما كان **لشخص صاحبه أو متوليـــه**، وأقصد – **صاحب الخراج** – أعظم الأثر في توجيه **سياساته**، وعوائـــده بالزيـــادة والنقصان، كما كان **لهذه السياسات** من نتائج مؤثرة في المجتمـــع المصـــري، أو الشعب المصري بكل طوائفه بالسلب أحيانا، والإيجاب في أحيان أخرى.

وجدير بالذكر،،، أن فترة حكم الدولة الطولونيـــة(254–292هـــ/868–905م) من أشد فترات مصر الإسلامية رخاء في الاقتصاد، على حـــد وصـــف– أغلب المصادر التاريخية– المعاصرة واللاحقة[1]، والتي قدم فيها الخراج وحـــده – في **معناه الخاص** كضريبة للأرض– لخزانة الدولة مبلغا كبيرا من المـــال وصـــل على حد قول أحد المؤرخين المعاصرين إلي نحو **ثمانية ألف ألف** دينـــار[2]، فـــي سابقة لأول مرة تقع في تاريخ مصر الإسلامية، منـــذ عصـــر الخليفـــة الأمـــوي "**المرواني**"هشام بن عبد الملك ابن مروان(105– 126هـــ/723–744م)، وعاملـــه على الخراج عبيد الله بن الحبحاب، الذي قدم خراج مصر بمبلغ مالي هائل تراوح قدره ما بين ثلاثة إلي أربعة آلاف ألف دينار **أي (3–4مليون)**.

وعن نظام الخراج المصري، ومعالم سياســـته قبيـــل وخـــلال العصـــر الطولوني، في عهد ابن المدبر وابن طولون، **والآثار المترتبة** علي هذه السياسات، ستدور هذه الورقة البحثية في محاولة لكشف الغموض الذي يكتنف هذه الفترة قبيل الحكم الطولوني، وفي سنواته الأولى، في الفترة من 247– 270هـــ/861–883م، أي من عام تولي ابن المدبر أمر ولاية الخراج في مصر إلـــي عـــام وفـــاة ابـــن

طولون، **والوقوف** على التجربة المصرية في تلك الفترة، وكيف قدمت المصادر التاريخية **لعهدي صاحبي الخراج** ابن المدبر، وابن طولون" الأمير الوالي"، حيث ذكرت أغلب المصادر التاريخية المعاصرة، **الأول** كنموذج **للعسف**، واستحداث أوجه الظلم في سياسة جباية الخراج، مما أدي إلي خراب مصر اقتصاديا، في حين ذكرت **الثاني** كنموذج **للعدل** في سياسة جباية الخراج، **فهل** ما ذكرته هذه المصادر في الحالتين هو **الحقيقة الكاملة أم شاب الأمر بعض النقص أو المبالغة في تشويه صورة أو شخص الرجلين أو إحداهما على الأقل؟، وبعبارة أخرى: ما هي حقيقة الأوضاع** في هذه الفترة المتميزة من تاريخ مصر الإسلامية، ومَن مِن الرجلين حقيقة وموضوعا قدم النموذج الصحيح لصاحب الخراج واهتم بالعدل والعمران والإصلاح دون الظلم والعسف في جباية الأموال؟!.

تساؤلات عدة نجيب عليها من خلال هذه الدراسة في محاولة لتقديم صورة واضحة صادقة –دون مبالغة– عن **هذه الفترة من خلال عدة نقاط رئيسة، وهي:**

* المقدمة.
*– تمهيد:
– الخراج في اللغة والاصطلاح:
* الخراج في مصر الإسلامية قبل العصر العباسي:
أولا: عصر الخلافة الراشدة.
ثانيا: العصر الأموي.
* الخراج في مصر في العصر العباسي:
أولا: في العصر العباسي الأول.
ثانيا: في العصر العباسي الثاني.
* ابن المدبر وخراج مصر قبيل الحكم الطولوني:
– التعريف بابن المدبر.
– موقف الشعب المصري من سياسة ابن المدبر.
* ابن المدبر وابن طولون في مصر والصراع بينهما.
* نهاية ابن المدبر.
* ابن طولون وخراج مصر.
* أوجه التشابه والاختلاف بين الرجلين كصاحب للخراج.

وفي الخاتمة،، أفردت لنتائج البحث والدراسة.

أرجو من الله التوفيق، وأن يكون هذا العمل مقبولا له، ونافعا لغيري من الباحثين.

*** التمهيد:**

- الخراج في اللغة والاصطلاح:

الخراج، لفظ يطلق في اللغة على الأجرة أو الكراء[3]، ومنه ما جاء في قول الله عز وجل:﴿**أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا، فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ، وهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ**﴾[4]، **وفي قوله تعالى:**﴿...**فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وبَيْنَهُمْ سَدًا**﴾[5].

وفي الاصطلاح يطلق على **الضريبة** التي تؤخذ من أموال الناس على الغلّة الحاصلة من الشيء، كغلة الدار أو الدابة أو العبد، ومنه قوله(ﷺ):"**الخراج بالضمان**"[6].

وهكذا،،، للخراج معنيان: عام، خاص، فأما **العام** فهو: **الأموال** التي تتولى الدولة جبايتها، وصرفها في مصارفها، كالجزية وغيرها، أما **الخاص:** فهو الوظيفة أو **الضريبة** التي يفرضها إمام المسلمين على الأرض الخراجية[7] النامية.

وفي دراستنا هذه سوف يستخدم مصطلح **الخراج** بالمعنى الخاص وهو: **الضريبة** بوجه عام، وتحديدا كضريبة للأرض**– تفصيلا– أو** ذلك المقدار المعين من المال أو الحاصلات، والذي يُفرض على الأراضي التي فتحها العرب المسلمون، وتركوها لأهلها الأصليين غير المسلمين – ذميون أو خلافه– لزراعتها، ذلك المقدار الذي يحدد طبقا للمحصول الذي تنتجه الأرض، ونوع التربة وطريقة ريها، ونوع الزرع، وأخيرا مساحة الأرض.

***– الخراج في مصر الإسلامية قبل العصر العباسي:**

أولا: عصر الخلافة الراشدة:

عرفت الدولة العربية الإسلامية **الخراج** كنظام مالي في معناه العام، وأقصد الضرائب، ومعناه الخاص **كضريبة للأرض** في عصر الخلافة الراشدة، و**بدأ العمل** به في عهد **الفاروق** عمر بن الخطاب(ﷺ)(11– 23هـ/632– 643م)، حيث كان(ﷺ) أول من **وظف الخراج–ضريبة الأرض–** وذلك عندما فتحت العراق عام 14هـ/635م، **ولضمان** تحقيق الفائدة المرجوة منه، وزيادة عوائده– **دون عسف، أرسي(ﷺ)** نظاما ماليا محددا[8]، له قواعد وأصول ثابتة، وشرط له شروطا قاطعة– في ضوء العدل في الرعية ومراعاة ظروف الولاية، وأكد على الالتزام بهذه القواعد، تأكيدا صارما، فقد اشترط **(ﷺ)** أن يكون الخراج علي قدر ما يحتمل الفلاحون الذين يزرعون الأرض، ويدفعون عنها الخراج، **و**أن يراعي في **تقدير الخراج** عدة **أمور هامة هي:** خصوبة الأرض، وسهولة الري، ونوع المحصول، ومدي القرب من الأسواق[9].

وفيما يخص ولاية مصر، أولى الخليفة عمر بن الخطاب**(ﷺ)** بها اهتماما خاصا منذ الفتح، وعمل على عمرانها، وصلاح أحوالها، فقد روي عنه**(ﷺ)** أنه أرسل إلي عمرو ابن العاص، واليه وأميره الأول على مصر، وطلب منه أن يستشير **المقوقس**[10]، حاكم مصر البيزنطي السابق، حول أسباب عمارة مصر، وعوامل خرابها، وما هي أفضل وسيلة لجباية خراجها، فأرسل إليه المقوقس برسالة حسبما ذكر ابن عبد الحكم[11]، وأشار عليه **ناصحا**[12] **بما يلي:**

"**تأتي عمارتها وخرابها من وجوه خمسة: أن يستخرج خراجها في إبان واحد، عند فراغ أهلها من زروعهم، ويرفع خراجها في آن واحد**[13] **عند فراغ أهلها من عصر كرومهم، وتحفر في كل سنة خليجها، وتسد ترعها وجسورها، ولا يقبل مطل أهلها يريد البغي**(14)**، فإذا فعل هذا فيها عمرت، وإن عمل فيها بخلافه خربت**"[15].

وهكذا،، **نستبين** من هذه النصيحة الموجهة للخليفة – حاكم مصر الوافد– أن المقوقس – الحاكم السابق في إدارتها– قد أفصح وبوضوح عن **الأسس المثلى** لجباية خراج مصر، ووصلت الرسالة للخليفة الراشدي(ﷺ) فوعاها، وأرسى هو نظام الجباية لمصر الإسلامية، **وحدد** وسائله، وقواعده الصحيحة، وصاغها بوضوح تام في **ثلاث قوى** رئيسية **هي: صحة التوقيت، العمران، العامل العادل**، بمعنى.. ضرورة اختيار **التوقيت المناسب** للجمع والتحصيل، الاهتمام **بالعمران** وخطوات الإصلاح والتعمير والتوسعة، وثالثا وأخيرا: **العامل العادل** الذي يتولى الجمع والجباية دون أن يقع منه تعسف أو ظلم في حق الرعية.

غير أن السؤال الآن، هل التزم ولاة الخليفة الراشدي الثاني– الفاروق– (ﷺ) وعماله، أولا، ومن أتى من بعدهم ثانيا، بهذا النظام الإداري الموضوع، وقواعده؟ وهل انتهجوا سياسته، والتزموا طريقه ومنهجه، أم بعدوا عنه، ونحوه جانبا، **تساؤلات عدة تجيب عليها السطور التالية .....**

لقد تناولت العديد من المصادر التاريخية[16] الحديث عن خراج مصر في العصر الإسلامي، واتفقت فيما بينها على أن **أول** من جبى خراج مصر **في –معناه العام**[17]– في الإسلام كان عمرو ابن العاص(ﷺ)، في خلافة عمر بن الخطاب(ﷺ)، فكانت جبايته إثني عشر ألف ألف دينار[18]، بفريضة **دينارين** من كل رجل، ثم جباه عبد الله بن سعد بن أبي سرح – زمن الخليفة عثمان بن عفان(ﷺ)– أربعة عشر ألف ألف دينار نحو (14مليون)، مما دعى الخليفة عثمان(ﷺ) لسؤال عمرو بن العاص قائلا:" **يا أبا عبد اللّه درت اللقحة**[19] **بأكثر من درها الأوّل**"، فرد عليه عمرو قائلا: "**أضررتم بولدها**"، **وفي** عبارة أخرى[20]:" **ذلك إن لم يمت الفصيل**"[21]، **وفي** رواية ثالثة قال: "**ولكنها أعجفت فصيلها**"[22].

وفي هذا الرد الموجز – في اجتهادي– إشارة واضحة، ودليلا على حرص عمرو ابن العاص، وإيثاره لذات النهج السليم الذي سبق وأقره الفاروق عمر ابن الخطاب(ﷺ)، وصدقه في إتباع خطواته، وإجراءاته، وهو القائم على مراعاة الشروط الصحيحة في جباية الخراج، دون إيقاع الظلم على الرعية، بزيادة العبء أو الضرائب على كاهل المصريين، وهو ذات المعنى الذي جاء في **رده** أيضا على الخليفة عمر(ﷺ) حين استبطأه في تحصيل الخراج، لتأخره في إرساله إليه قائلا: "**... ولكن أهل مصر استنظروني إلي أن تدرك غلتهم، فنظرت للمسلمين، فكان الرفق بهم خيرا من أن يخرق بهم، فيصيروا إلي بيع لا غنى بهم عنه، والسلام**"[23].

وهكذا،، كما رأي **الوالي** عمرو(ﷺ)، متحري العدل في الرعية، وفي جباية الخراج والحريص على تحقيقه بالتوازن بين طرفيه دون إفراط أو عسف،

فإن الرفق بهم– أهل مصر– خير من التشديد في أمرهم، وإكراههم على أن يبيعوا ما هم في حاجة إليه في أمور معيشتهم[24].

وهو أيضا ما ظهر جليا وأكد عليه أوائل مؤرخينا الذين تناولوا تاريخ عمرو ابن العاص، وأرخوا له، وأسلوب منهجه في العمل الإداري، فتجد عند ابن عبد الحكم: " **...كان عمرو يرسل بالجزية بعد حبس ما كان يحتاج إليه، وكانت فريضة مصر لحفر خليجها، وإقامة جسورها، وبناء قناطرها، وقطع جزائرها : مائة ألف وعشرين ألفا** (120.000)"[25]، **ومن المتأخرين** نجد المقريزي الذي **ذكر** ابن العاص و**أكد** على أسلوبه ومنهجه في الإدارة قائلا: "**..كان مخططا للاهتمام بها – بمصر–، ورعاية شئونها، وإصلاح أحوالها**" [26]، **وهذه الإشادة** بموقف **الوالي** عمرو بن العاص تضع سياسة عبد الله بن أبي السرح، **الوالي** في موقع الجور، أو على الأقل التشديد على المصريين.

ثانياً: العصر الأموي:

وفيه،، نظمت **جباية الخراج** بوجه عام تنظيما جيداً حتى **بلغت قيمة خراج** الأرض بمصر– وحدها– على مستوى الدولة ثلاثة آلاف ألف دينار(3مليون) [27]، وفي أحيان أخرى وصلت **لأربعة آلاف ألف دينار**[28].

فكيف نجح الأمويون في تحقيق هذه القيمة العالية من خراج الأرض وحده؟ ومتى؟ وبأي وسيلة ... **العسف أم العدل؟!**

والإجابة– في اجتهادي– أن الدولة الأموية استطاعت وفي **الثلث الأخير** من عصرها– فقط– أن تحقق أعلى الإيرادات لخراج أرض مصر– بتوجيه الإصلاح، وتشجيع العمران للأرض الزراعية دون التعدي على أهل مصر بزيادة الضرائب أو استحداث جديد منها، **إيمانا منها** أن مصر في المقام الأول **بلد زراعي** يعتمد على الري والقنوات والجسور التي تقوم على ضفاف النيل أو الترع للحيلولة بين الماء والفيضان على الأراضي الزراعية[29]، وهو ما وقع **في خلافة هشام بن عبد الملك** (105—125هـ/724–743م) **وصاحب الخراج** عبيد الله بن الحبحاب، الذي خرج بنفسه– **حسبما ذكر** ساويرس ابن المقفع: "**... ومسح العامر من أراضي مصر، والغامر مما يركبه ماء النيل، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدّان** (30**مليون فدان**) **ارتفاع الجرف، ووسخ الأرض، فراكها** [30]**كلها، وعدّ لها غاية التعديل، فعقدت معه أربعة آلاف ألف دينار(4مليون)، هذا والسعر راخ، والبلد بغير مكس ولا ضريبة**"[31].

وهكذا،، قدمت الدولة الأموية **نموذجا جيدا،** صحيحا في – **ثلث عصرها**– لجباية الخراج المصري، معتمدة على ذات القواعد التي سبق وأرساها الفاروق عمر(ﷺ)، في تركيز شديد على عوامل نجاحها الثلاث **سالفة الذكر** من **مراعاة توقيت** الجمع والتحصيل، **والاهتمام بالعمران** والإصلاح، **وعدل الجابي** القائم على جباية الخراج، فكان الأسلوب الصحيح في العمران والإصلاح، في تعمير الأرض وزيادة مساحتها، مما يحقق الرخاء وارتفاع نسبة الإيرادات، دون ظلم للرعية، أو وقوع غلاء في الأسعار.

فماذا حدث لمصر وعوائد خراجها في **العصر العباسي**- أوله وثانيه- سؤال أطرحه، وأجيب عليه فيما يلي من سطور.....

***- الخراج في مصر في العصر العباسي:**

أولا:- في العصر العباسي الأول"132-232هـ/749-846م":

أخذت الخلافة العباسية – منذ اللحظات الأولى لقيامها- على نفسها وبشكل مباشر إرساء العدالة والمساواة بين المسلمين عرباً وموالي[32]، وليس أدل على ذلك، من تلك الرسالة التي بعث بها الأديب عبد الله ابن المقفع ت(142هـ/759م) إلى الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور(136-158هـ/754-775م)،- المتشدد في مراقبة عماله مراقبة شديدة- حيث شرح له فيها **نقائض** نظام الإدارة **ومساوئ نظام الخراج، ومسح الأراضي**، وضبط الدواوين، فكانت رسالته وثيقة سياسية إدارية هامة[33]، أوضحت كيف تبنى الخلفاء العباسيين بالغ اهتمامهم بموضوع الخراج، ورعايته، وتطويره[34].

وفي عهد الخليفة المهدي العباسي(159- 169هـ/ 775-785م)، حافظت الدولة على إيرادها من الخراج، وربما زادت عنها بقليل[35]، لما أدخله من نظام جديد في جباية الخراج، حيث قرر إدخال نظام المقاسمة، وبمقتضاه كانت الدولة تقاسم المزارعين المحصول بنسب معينة بغض النظر عن مساحة الأرض[36].

وفي عهد هارون الرشيد (170-194هـ/ 786-809م)، والذي يعتبر عصره من أزهى عصور الخلافة العباسية، حيث الاستقرار السياسي، وإخماد الثورات، **فعلي المستوى الاقتصادي** ازدهر العمران، وازداد الرخاء والمال، وشدد **الخليفة** على تحري العدل، وقيام العمال العدول بجباية الخراج، وأداء واجبهم دون تعدي أو عسف" **فكان لا يتهاون مع عمال الخراج الذين يلحقون الأذى بالأهلين ويحملونهم فوق طاقتهم**"[37]، مما كان له أكبر الأثر على خراج مصر، خاصة بعد تلك الإصلاحات التي استحدثها **الوزراء البرامكة** في الزراعة والري، وقدمت – وحدها- نحو **أربعة ملايين دينار** من جملة إيرادات الخراج، والذي بلغ نحو اثنين وأربعين ألف ألف دينار(**42**مليون) [38].

وفي عهد الخليفة المأمون(202-218هـ/ 817-833م)، ذكر ابن حوقل خراج مصر وقال **فيه:**" **..... كان خراجها في عهده بالإنصاف في الجباية، وتوخي الرفق بالرعية، بلغ النيل سبع عشرة ذراعًا، وعشر أصابع، فبلغت قيمة الخراج: أربعة آلاف ألف دينار، ومائتي ألف، وسبعة وخمسين ألف دينار**"[39]، أي نحو (4.257.000)، علماً بأن مقدار ضريبة الفدّان الواحد **دينارين** فقط.

وبعد .... ماذا حدث لعوائد خراج مصر في العصر العباسي الثاني؟

والإجابة فيما يلي من سطور....

ثانيا:- الخراج في مصر في العصر العباسي الثاني"232-656هـ/846-1258م":

وفيه،، ولي أمر إدارة مصر عدد من الولاة – العرب- كان أخرهم عنبسة

ابن إسحاق الذي حكم في الفترة من (238-242هـ/ 852-856م)، وتولى مصر بعده عدد من الولاة الأتراك، فقد أسقط الخليفة المعتصم العباسي(218-227هـ/ 833-842م) **العرب** من ديوان الجيش، وأحل محلهم الأتراك، وأولى لهم حكم الولايات العربية المختلفة ومن بينها مصر، في صورة إقطاع حيث يتولون حكم الولاية بشرط أن يؤدي – هؤلاء- جزية معلومة لدار الخلافة العباسية من"**مال وهدايا وتقادم** [40] **وخيول عربية، وبغال وجمال، وثياب دبيقية** [41] **وغير ذلك من الأصناف التي توجد بمصر**"[42]، ولفترة وجيزة أتي البعض منهم لحكم مصر، وإن فضل أغلب هؤلاء – المقطعون- إرسال من يحكم نيابة عنهم، ليبقوا هم في بغداد على مقربة من الخليفة العباسي، ويتمتعوا بهباته وعطاياه[43].

قدر لمصر أن تشهد ارتباكا إداريا واضحا، وخاصة في منتصف هذا العصر- العباسي الثاني-، فكانت مصر **قبيل** مجئ ابن طولون مباشرة بدون ولاة حكم، **ويسأل** عن إدارة شئونها الإدارية والمالية صاحب الخراج الذي تسمي **بعامل مصر** أمام الخليفة العباسي، والذي عينه وألزمه بمسئولية شئون مصر في الجانبين، وكان **محفوظ بن سليمان**[44] أول هؤلاء العمال، حيث تولى عام 246هـ/860م، وتلاه مباشرة أحمد بن المدبر- **أول محاور الدراسة الرئيسة**- عاملا عليها وواليا لأمورها عام 247هـ/861م، فماذا حدث لخراج مصر في هذه الفترة البينية ذات الارتباك الإداري؟ كيف جبي ابن المدبر خراج مصر؟ وما هي إجراءاته في هذا النحو؟!

*** ابن المدبر وخراج مصر قبيل الحكم الطولوني:**

تناول – أغلب- المؤرخين المعاصرين لفترة الحكم الطولوني(254-292هـ) الحديث عن **ابن المدبر** بوصفه صاحب الخراج في مصر – وقتئذ- وذكرته بأسوأ الصفات، وأشدها قسوة وعسفا في إدارة جباية الخراج، وأن **ابن طولون** تسلم أرض مصر منه **خرابا**، تعاني من ويلات الشدة والظلم، والعسف، فما هو مدى صحة هذه الأقوال، وماذا فعل ابن المدبر في خراج مصر، كيف أداره، وما هي معالم سياسته الإدارية، كيف وصل بخراج مصر إلي هذه النتيجة السيئة حسبما تروي المصادر، كل هذه التساؤلات **سوف أجيب عليها فيما يلي**.....

- التعريف بابن المدبر:

هو أحمد بن محمد بن عبيد الله **بن المدبر، الضبي**[45]، **أبو الحسن، الكاتب**، من بيت علم ورئاسة، فأخوه الأكبر الأديب والشاعر الشهير، **والسياسي إبراهيم بن المدبر**، وزير الخليفة **العباسي المعتمد**(256-279هـ/870-892م)، وهو ذاته أديب، وشاعر، وواحد من الكتاب النبلاء والمفكرين في عصره، حسبما وصفه الحموي قائلا:"**... من 'جلة الكتاب، وأفاضلهم، وكِرامهم**"[46].

حظي ابن المدبر لدى الخليفة العباسي **المتوكل**(232-247هـ/847-861م) بمنزلة رفيعة، فكان من أفراد حاشيته، ومن أشد المقربين إليه، ونظرا لما بلغه من درجة كبيرة في الكفاية الإدارية أسند إليه عدة **وظ**ائف إدارية هامة في أكثر من

ولاية أو مدينة إسلامية، فكانت البداية مع مدينة العاصمة: **سر من رأي(سامراء)** حيث أسند إليه فيها بولاية **سبع** دواوين مجتمعة في آن واحد[47]، في مقدمتهم: ديوان الخراج، ثم ديوان الضياع، وديوان النفقات العامة والخاصة، وديوان الصدقات، والموالي الغلمان، الجند، والشاكرية "الجند المرتزقة".

وفي هذا التعيين إشارة واضحة تنبئ عن مدى ثقة الخليفة في الرجل، والثقة في مقدرته الإدارية، وخبرته الواسعة في هذا المجال المالي.

ومن بعد خراج سر من رأي، أسند إليه المتوكل **خراج دمشق والأردن،** بإيعاز ثلة من كتاب الدواوين، لخوفهم منه، ومن درجة تأثيره على الخليفة، ورغبة منهم في إبعاده عن الخليفة، حيث تقدموا إليه واحتالوا عليه، وقالوا: " **البلد- دمشق- في حاجة إلي أن يعدل، ولا يقوم بالتعديل إلا من ولي ديوان الخراج**"[48]، فتوجه إليها ابن المدبر لولاية خراجها في سنة 240هـ/854م[49].

وبقدر ما زاد قربه من الخليفة، زادت نسبة حاسديه، والحاقدين عليه، ومن هؤلاء كان **الوزير ابن خاقان،** الذي كان في السابق من- أصدقائه- إلا أنه سرعان ما حقد عليه لما رأي عظيم ثقة **المتوكل** به، فأوغر صدره عليه، حتى انتهي إلي الأمر بحبسه[50]، غير أن **ابن المدبر** استطاع أن يفر لفترة، حتى عفا عنه المتوكل، بوساطة بعض ذوي الشأن، والأرجح أخوه -إبراهيم-، وأظهر الخليفة رضاءه عنه بتوليته خراج مصر عام 247هـ/ 861م، عوضا عن عاملها **محفوظ ابن سليمان** الذي مات، بعد تعثر مالي، وتأخر في سداد خراجها، فقد تأخر عليه مبلغ من خراج مصر قدر بنحو 300.000 دينار، مما دفع بالخليفة المتوكل إلي طلبه، وإحضاره بين يديه مقيدا، ثم عفي عنه، وجدد له الولاية حتى مات بها[51].

وهكذا،،، أتي ابن المدبر إلي مصر **واليا لأمرها، وعاملا لخراجها،** بعد **عفو-خليفتي-** كان بالنسبة له **فرصة ذهبية،** ومحاولة لاسترداد عظيم مكانته لدى الخليفة العباسي، **أما مصر**- ذاتها- فكانت في حالة من الضيق الاقتصادي، والعجز المالي حيث تعاني من عثرة مالية، **وظل ابن المدبر** متوليا هذه المسئولية الثنائية **نحو خمس سنوات** تعاقب عليه خلالها وعلى خلافة الدولة العباسية أكثر من خليفة عباسي، فمن عهد الخليفة المتوكل، إلي ابنه **الخليفة المنتصر**(247-248هـ/861-862م)، ثم **الخليفة المستعين**(248-252هـ/862-866م)[52]، والذي في عهده شهد ابن المدبر الصراع بينه وبين شقيقه **المعتز** حول الخلافة، في فترة انقطعت فيها الطرق بين مصر وبغداد، ولم يتمكن من إرسال خراج مصر إلي بغداد، فما كان منه إلا أن تابع عمله، دون مشاركة في الصراع حسبما ذكر ساويرس[53] فقال: " **لم يلتفت إلي حروب الملكين، ولا ما على الصقيع من الخوف، بل كان يضمر للناس البلايا**[54]، **ويحصل الأموال**"[55].

وهكذا،، تحفظ ابن المدبر على أموال مصر، وحسبما قال ساويرس:" **فاحتاط عليه بفسطاط مصر، منتظرا من تصح له الخلافة، فيسلمه له**"[56]، وانتهى الصراع بين الأخوين، وولي أمر الخلافة العباسية **المعتز**(252-256هـ/866-870م)[57]، وفي ذات العام عين الخليفة على إمارة مصر الإدارية الأمير التركي

مزاحم بن خاقان(252-254هـ)[58]، فتلقى **ابن المدبر** الأمر دون إظهار غضاضة أو ضيق، وحمل على عاتقه **مسئولية الخراج فقط**، وأراد أن يثبت جدارته في العمل، فعمل على تنمية موارد الخراج، وزيادة دخولها، ومقدار عوائدها، فإلي جانب محاولة إصلاح الأرض وعمارتها، ومضاعفة قيمة الضرائب، استحدث ضرائب لم تكن موجودة من قبل، وعلى أشياء من الصعب فرض الضريبة عليها، فتسبب ذلك في أن انهالت الأموال على خزانة الخليفة[59]، وعلى حد قول ساويرس:" **فانهارت على خزانة الخليفة أمولاً كثيرة**"[60]، وجاء رد فعل الخليفة العباسي بالتقدير والاستحسان، فأضاف إليه مسئولية **خراج الشام وفلسطين** إضافة إلي ما معه من خراج مصر في عهد الأمير **أزجور التركي (أوائل عام** 254هـ)، الوالي التالي بعد **مزاحم**[61].

وفي أواخر عهد الخليفة العباسي المعتز، تولي ولاية مصر الشاب **التركي** الطموح أحمد ابن طولون، نيابة عن الوالي التركي **باكباك** بعهد أمري الصلاة والإدارة عام 254هـ، **واستمر- في عهد الخليفة العباسي المهتدي**(255-256هـ/869-870م)[62]- ابن طولون في ولايته، وابن المدبر لا يزال على خراج مصر- رغم سياساته المتشددة وإجراءاته التعسفية-، وقيل أن ابن طولون عندما تسلمها، تسلمها **خرابا** – على حد قول كثيرون[63] **وأولهم البلوي**، والذي ذكر عند تأريخه لخبر تولي ابن طولون لمصر ما يلي: **"... لما تسلم أرض مصر من أحمد بن المدبر، وقد خربت أرض مصر**[64]**، حتى بقي خراجها ثمانمائة ألف ألف دينار"، أي نحو**(800 **مليون)**، فكيف يتسق هذا الرقم مع **معنى كلمة(خرابها)**، هل خربت مصر، وعائد خراجها يقدر بالملايين، أم أن الرجل قصد **(8مليون)** أو(800.000) **فقط**، ونسخ الرقم خطأ في الكتابة!.

والأرجح، أو الأقرب للصواب- في اجتهادي – أن المبلغ الصحيح للخراج هو **8** مليون، **وهو** الرقم الذي يتسق مع قيمة عوائد الخراج في هذه الفترة، والأقرب لما يمكن أن يجمعه صاحب الخراج من ضرائب – وقتئذ-، وهو أيضا ما يتسق ما مع ما حدث في العام التالي مباشرة لتولي ابن طولون من **قدرة ميزانية مصر** على تقديم مبلغ الخراج المستحق على **الشام** بدلا منها سنة 256هـ/870م، فبالنظر في هذا الخبر حول عيسى بن الشيخ، والي جند فلسطين والأردن، والذي استطاع أن **(يتغلب على دمشق، وامتنع عن حمل المال إلي العراق)** [65]، وإرسال مستحقات الخلافة العباسية في أموال هذه الولاية، **فقام ابن المدبر** صاحب خراج مصر، وحمل إلي العراق نحو سبع مائة ألف دينار وخمسين ألف دينار(750.000 دينار)[66] عوضا عن المبلغ الذي لم يرسل[67]، فهل تستطيع مالية مصر أن تقدم مبلغا كهذا وهي في خراب مالي! [68].

والسؤال الآن،،، والذي يطرح نفسه إذا كان خراج مصر في عهد ابن المدبر قد بلغ هذه القيمة العالية من آلاف الدنانير، فكيف استطاع الرجل وقد أتي مصر وهي في ضائقة مالية- أن يجمع – وبعد فترة- ليست بالطويلة هذا القدر الهائل من الأموال؟ هل سار ابن المدبر على نهج السابقين –الأوائل- في جباية

خراج مصر؟ هل التزم قواعده المثلى؟ أم أنه انتهج نهجا آخر جديدا استحدثه في جباية الخراج؟! وكيف قدمت له المصادر التاريخية المعاصرة واللاحقة أيضا، هل ذكرت كل الحقيقة؟ أم اكتفت بجانب واحد منها؟ وأغفلت ذكر البعض الآخر منها؟

والإجابة – في اجتهادي– أن ابن المدبر – صاحب خراج مصر– استطاع نعم أن يحقق أرقاما عالية في قيمة عوائد الخراج المصري في وقته، **ووسيلته في ذلك لم تكن** في عمران الأرض **وحده**، ولكن **فيه ومعه** ومع مضاعفة الضرائب، واستحداث الجديد **منها**، فمع مسح الأرض، وتوجيه العناية لها أوجد الرجل ضرائب جديدة لم تكن مقررة من قبله، وعلى بعض الأشياء التي كان من الصعب أن تفرض عليها ضرائب، مما شكل ظلما، وتسبب في إرهاق مادي للمصريين **– جميعا– من المسلمين والذمة**، حسبما ذكر معاصروه ولاحقوه، وإن بالغوا – إلي حد ما– في ذكر سيئاته الإدارية، ووصفوه بأشنع الصفات، من العسف والقسوة والظلم ومن هؤلاء: ابن وصيف شاه، ابن الداية، البلوي، ساويرس ابن المقفع، ابن إياس في تواريخهم، فقد **ذكره الأول** قائلا: "..**وكان ظالما أحدث مظالم كثيرة، كانت سببا للخراب**"[69]، وذكره **الثاني فقال:** "..**عامل أهل مصر بالشدة والقسوة، واشتط في جمع الخراج، حتى انه كان إذا اشتكي أحد عدم قدرته على الدفع، أخرجه فحملت عليه الحجارة، وطولب أعنف مطالبة حتى لقد اضطر يوما أحد كبار رجال التجارة أن يبيع حصر داره لهذا السبب**"[70]، **وذكره الثالث قائلا:** "... **وكان من دهاة الناس، وشياطين الكتاب، والعمال الأجلاد، ابتدع بمصر بدعا صارت سننا إلي اليوم لا تنقض**"[71]، **وذكره الرابع فقال:** "...**تولى علي مصر، فأدار الأمر بالشدة، واستحداث الجديد، وكانت إجراءاته أن ضاعف قيمة الضرائب، مما أثقل كاهل المصريين مسلمين وذمة**"[72]، **وفي موضع آخر يقول:** "...**كان عليه خراج كثيرة عن زراعة أواسيه**[73]، **فأرادوا أن يجربوه، فسلموا له أباه ليحاسبه، فطالبه بجميع ما عليه بغير حشمة، واستوفى منه الزائد حتى تعجبت الملوك، وقرروا له من الجاري في الشهر ستة ألف دينار**"[74]، **وذكره الخامس – مبالغا– فقال:**" .... **وهو من دهاة الناس، وشياطين الكتاب**"[75].

وأخيرا قال السادس في مبالغة أيضا: "... **كان من شياطين العمال، أحدث في أيامه أنواعا من وجوه الظلم لم تكن بمصر**"[76].

فهل الرجل بهذا السوء حقا؟! وما هي أوجه هذه الإجراءات الباغية[77]– من وجهة نظر المصادر المعاصرة القائلة– والتي استحدثها ابن المدبر ولم تكن موجودة من قبل؟!

والإجابة – حسبما ذكرت المصادر– في محورين أساسيين هما:

مضاعفة قيمة الضرائب، واستحداث الجديد منها، وهو ما سأعرض له تفصيلا فيما يلي....

المحور الأول:

مضاعفة قيمة الضرائب، ومن أمثلة ذلك:

- مضاعفة قيمة الضرائب على المصريين – جميعا- من كافة الطوائف مسلمين ونصاري ويهود، وفي ذلك يقول ساويرس: "**...وأضعف عليهم الخراج، فقوم لكل دينار دينار، وقوم للدينار ثلاثة**"[78].
- **مطالبة** البطريرك -البابا-، وإلزامه شخصيا بضمان مالي فيما يتعلق"**بالوادي وجميع الديارات التي بأرض مصر**"، حسبما ذكر ساويرس[79].
- **استخدام** النواب الغلاظ الأشداء، وإرسالهم لجميع نواحي مصر، وفي ذلك يقول ساويرس **في موسوعته:** "**.. أنفذ إلي كل مكان نواب عنه، فمضوا على قومة البيع، واحضروا ما عند كل واحد من آلة البيع لتحمل إليه، ويطالبوا القومة بدياية الأساقفة ويحملوها إلي الديوان**"[80].

وعن تعسف النواب يضيف قائلا: "**كان النواب عنه يأخذوا القومة في كل مكان يحبسوهم ويقيدوهم بالحديد، ويحملوهم إلي مصر ليقوموا بالدياية للديوان، مما تسبب في أن ضاقت البيع**- معابد النصارى-، **وحزن الأساقفة**"[81].

- التعرض لرجال الدين المسيحي- الرهبان منهم – ومطالبتهم بالجزية[82]، ثم فرض الخراج على بعض ممتلكاتهم، وفي ذلك يقول ساويرس: " **أنفذ إلي الديارات- الأديرة-** بكل **موضع، وأحصى الرهبان التي فيها، وطالبهم بالجزية، والخراج عن كل من الحشيش الذي في البهلس**[83]، **وعن النخل، والشجر المثمرة المغروسة في بيوتهم**"[84].

المحور الثاني:

استحداث ضرائب جديدة: وقد تمثل في:

- **فرض ضرائب** على المراعي**(الكلأ المباح)**، بعد أن كان معفى في العهود السابقة من الضرائب، **ومنع** حرية التجارة به، وخصص لها ديوان إداري أسماه ديوان المراعي، وهذه الضريبة **(**ضريبة المراعى**)**، وحسبما- ذكر ساويرس- ذكرت مرارا في القوائم المدونة في أوراق البردي، وكانت تفرض على الأرجح على رؤوس الأغنام[85].
- **أضاف** ضريبة جديدة أسماها ضريبة الصدقة، وعنها يقول **ساويرس: " أصبحت في عهد ابن المدبر(حسنه قانونيه) يدفعها المسلمون غير المسيحيين على السواء، كما في أوراق البردي "**[86].
- **فرض** ضريبة على الصيد، وعنها يقول ابن إياس[87]**:**

"..قرر على مصايد الأسماك مالا، وسماه المصايد"، وكانت من أثقل الضرائب على نفوس المصريين لكونها غير شرعية، ومخالفة للآية القرآنية:﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ البَحْرِ وطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ**﴾[88].

- **فرض الحجر** على النطرون والملح،" **وكانا مباحين للناس"**، وفرض عليهما الضريبة، وجمعها منهما[89]، وزاد بأن صير له ديوان مفرد، وعين له **عامل جلد** حظر على الناس البيع فيه أو الشراء إلا من جهته[90].
- **فرض الضريبة** على أشجار اللبخ[91]، والسرو[92]، والنخيل، والكروم، والفاكهة[93].
- **فرض** الضريبة على **المروج**[94]، والتي أشارت إليها أوراق البردي دون أن تحدد طبيعتها، كذلك تطورت الرسوم على بعض **الخضروات المزروعة**، وأصبحت قائمة بذاتها[95].
- **قرر** رسوما على الإيصالات، ولوازم المكاتب (ثمن الصحف)[96].
- **شملت الضرائب** أصحاب الصناعات المختلفة إلي جانب تلك المقررة على الفلاحين، مما ترتب عليه **إعادة نظام** الاحتكار الاقتصادي في صورته الحديثة.
- **ذكر البلوي**[97] في مصدره ضرائب أخرى قام ابن المدبر بفرضها على صغار الأشياء ومنها الضريبة على كل من **مضارب الأوتاد، ومفارش الشباك**، وهو أمر غريب – لم يسبق حدوثه– وإن دل على شيء فإنما يدل على ابتكار الرجل في استحداث بنود جمع الضريبة المقررة على المصريين، فما من كبيرة ولا صغيرة إلا وسعي لتحصيل أموال منها.
- **الأكثر من ذلك** أن كل هذه الضرائب المفروضة – المستحدثة– تم جبايتها شهريا، وليس سنويا أو حتى نصف سنويا، وسميت بالضرائب الهلالية[98]، كما أطلق عليها أحيانا **المرافق والمعاون**، وفي ذلك يقول **ابن إياس:**" **قسم أموال مصر ما بين خراجي وهلالي**"[99].
- **في المشاريع العمرانية** بعدت الدولة عن المساهمة **خلا البسيطة**، فقد قام الأهالي بدفع الجزء الأكبر من المصاريف الخاصة بتحسين الأراضي الزراعية وإصلاحها، **ولنا هنا وقفة– ففي هذا الخبر– إشارة واضحة** إلي أن الرجل اهتم بالأرض الزراعية، وعمل على تحسين حالتها، وزيادة إنتاجها، مع فرض الضرائب وزيادة مقدارها.

ومما لاشك فيه أن هذه السياسة القائمة على **الشدة والعسف** في عدة وجوه كان لها أثر سلبي على طوائف الشعب المصري، حيث الإرهاق المادي، والتضييق عليه لدرجة هجرة الأراضي الزراعية.

ولعل سؤالا يفرض نفسه: هل صمت الشعب المصري على هذه الإجراءات التعسفية المتشددة؟ أم كان له رد فعل تجاه هذه الأفعال والإجراءات الباغية؟!

والإجابة فيما يلي من سطور قادمة.....

*** موقف الشعب المصري من سياسة ابن المدبر:**

تكمن **الإجابة –في اجتهادي–** على هذا السؤال – سالف الذكر– في أن

الشعب المصري صمد – دون أن يضعف أو يستكين– طوال فترة حكم ابن المدبر، والتي بلغت نحو **تسع سنوات** (من 247هـ إلي 255هـ) قبل مجيء ابن طولون، صمد ولم يصمت على ما وجه إليه من هذا الجور الغاشم، أو ذلك التشدد المتمثل في كثرة فرض الضرائب، واستحداث الجديد منها، واتخذ في سبيل ذلك **موقفين:**

الأول: اتسم في المعارضة– وإن كانت بسيطة–، ممثلة في الشكوى أو منع التعدي، **أو التصدي لهذه الإجراءات التعسفية المتشددة**، والمبالغ في تقديرها، فظهرت في خروج المصريين – من الأقباط– للشكوى من ابن المدبر لدى الخليفة المعتز، الذي استجاب لهذه الشكوى، وفي هذا يقول ساويرس: "**سألوه في أمر البيع، وشرحوا له ما فعله ابن المدبر، وما جرى منه فأجاب سؤالهم، وكتب لهم سجل بأن يبنوا البيع في كل أرض مصر وثبت السجل**"[100].

وقد استجابت الخلافة العباسية لهذه الشكوى، **ومن** ذلك ما قام به الخليفة **المستعين حين**: "... **أمر بأن يعاد لهم إليهم جميع ما كان اغتصب للبيع والديارات من الآنية وغيرها، والأرضين، والرباع، والأواسي، وغير ذلك مما كان بأيدي النصارى، وكانوا فيه متصرفين، وتمت عمارة البيع في كل موضع إلي مدينة أسوان، و إلي مدينة الفرما– بور سعيد حاليا–**"[101].

أما عن التصدي بمنع التعدي، فذكره **ساويرس**[102] **عن ابن قديد** وقال فيه: "**... توجه ابن المدبر وكان بتنيس، إلى الفرما في هدم أبواب من حجارة، شرقي الحصن احتاج أن يعمل منها جيرا، فلما قلع منها حجراً أو حجرين، خرج إليه أهل الفرما بالسلاح، فمنعوه من قلعها، وقالوا هذه الأبواب التي قال الله عز وجل فيها على لسان يعقوب:﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ﴾**"[103].

والموقف الثاني: تمثل في الهروب، وترك الأرض الزراعية، مما أدى لخرابها حسبما قال ساويرس ابن المقفع، فلا ننسي أن تقرير مسح الأرض الزراعية الذي تم في عهد ابن المدبر اثبت انكماش مساحة الأرض الزراعية، حيث بلغت نحو 2 مليون فدان فقط حتى لو كان هذا الانكماش قد بدأ من عهد قبل توليه أمور خراج مصر.

وفي هذا الموقف المصري إشارة لطبيعة هذا الشعب الكريم الذي يتحمل، وربما يتحامل على نفسه، ولكنه التحامل المؤقت الوجيز لفترة، فإذا ما زاد الظلم، وضاق ذرعا به سارع متحركا كالطوفان لمواجهة هذا الظلم الجائر!!

ونعود ثانية لأخبار ابن المدبر مع ابن طولون، **فقد** تولى ابن طولون ولاية مصر عام 254هـ، وعامل خراجها ابن المدبر، **وظل** فيها عاملا للخراج لسنوات أربع، فلماذا لم يعزله ابن طولون؟ لماذا أبقي عليه وحالة مصر الاقتصادية خراب كما ذكر القائل؟

والإجابة فيما يلي من سطور .....

*** ابن المدبر وابن طولون في مصر والصراع بينهما:**

استقبل ابن المدبر صاحب الخراج أمير مصر ووالياها الجديد– الشاب– ابن طولون أحسن استقبال[104]، فكان له مرحبا، ومهاديا بهدايا نفيسة من المال والجواهر والخيل والرقيق[105].

وبدلا من أن تؤثر الهدية الثمينة – والتي بلغ قيمتها نحو عشرة آلاف دينار[106]– في نفس ابن طولون، وتأتي بالقبول والاستحسان، رفضها ابن طولون، وردها قائلا [107] **:" لست في حاجة إلي شيء من ذلك"**، فقد أثارت الشك لديه في نوايا ابن المدبر، وذمته المالية، وزادت من حفيظته ضد ابن المدبر، لأنها أظهرت لابن طولون مدى قوة شخصيته، وخطورة مكانته في مصر، ومدى مشاركته في السلطة الفعلية لمصر[108].

وعلى الجانب الآخر فهم ابن المدبر – من الرفض– مكنون شخصية الوالي الشاب –ابن طولون–، ومدى طموحه، وقال في نفسه:**"إن هذه لهمة عظيمة، ومن كانت هذه همته، فغير مأمون على طرف من الأطراف**[109]**، وفي قول آخر: " فخافه، وكره مقامه في مصر بمعه"**[110]، غير أنه آثر عدم الصدام به، والعمل في الخفاء لإزاحته عن ولاية مصر، فكانت الوشاية **هي الوسيلة**، حيث كتب فيه سرا إلي **الخليفة المهتدي** مع من كتب يحذره من سطوته، وازدياد نفوذه، قائلا: **"لقد عزم على أن يقيم بمصر خليفة"**[111]، حتى انتهي الأمر بالخليفة إلي مكاتبة ابن طولون لاستدعائه إليه، وترك مصر قائلا: " **إذا قرأت كتابنا هذا، فاستخلف على قصرك من أحببت، والبلد لك، وباسمك، واشخص إلينا لما ندبناك إليه ورأيناك أهلا له ... والسلام"**[112].

وأدرك ابن طولون أن في الأمر حيلة للإيقاع به، وإزاحته عن مصر، وكتم في نفسه، ولم يبد شيئاً، وما كان منه إلا أن أنفذ إلي الخليفة – مسرعا– من حمل معه مالا كثيرا، **و"كل شيء حسن غريب"**، وإلي وزيره **الحسن بن مخلد**، وخاطب **يارجوخ**، حموه، فقبل جميعهم الهدايا،**"وصغر ما كتب به الواشون"، ماجور وشقير الخادم، وأخيراً ابن المدبر**[113].

وتذكر بعض المصادر المعاصرة محاولة ابن طولون **الأولى** للخلاص من ابن المدبر، بعد علمه بهذه الوشاية، حيث سعي لعزل ابن المدبر، وتعيين آخر هو محمد بن هلال، وكان لابن طولون ما أراد[114]، ووردت عليه كتب الخليفة بتقليد **ابن هلال** خراج مصر، وحضر ابن هلال إلي مصر سنة 256**هـ**، غير أن ابن المدبر رفض أن يسلم إليه جميع ما بيده من الأعمال، فلم ير ابن طولون بدا من القبض عليه، وحبسه في داره بحال سيئة[115].

وفي هذه الأثناء تولى أمر الخلافة الإسلامية العباسي المعتمد **(**256–279هـ/870–892م**)**، فوردت الكتب على ابن طولون بإعادة ابن المدبر نتيجة لضغط شقيق المعتمد– الموفق طلحة– فأطلقه، وتسلم الخراج من جديد، وخرج ابن المدبر من محبسه، ليتأمل الأمر، وبدأ بأن تعهد لابن طولون بألا يكتب لدار الخلافة **"إلا شاكرا"**، وظل في عمله محدود السلطة بالنسبة إلي ابن طولون، وبعد

فترة من ازدياد نفوذ ابن طولون، **وسطوته**، كتب ابن المدبر إلي أخيه – إبراهيم– يقول: **"تلطف لي في التخلص من ابن طولون والخروج عنه"**، فأورد أخوه عليه كتاب الخليفة بتقليده جندي فلسطين والأردن ودمشق، ويكون على خراج مصر – بدلا منه – أحمد ابن شجاع سنة 258**هـ**، وعن خروج ابن المدبر يقول **البلوي:"استعمل ابن المدبر التلطف والحيلة في الخلاص منه، ووهب له ضياعا كان يملكها بمصر جليلة المقدار، وعقد نكاحا بين أبي الجيش ابنه– الابن الأكبر لابن طولون– وبين ابنته، وخرج، وخرج معه ابن طولون مشيعا له"**[116].

***– نهاية ابن المدبر:**

تناقلت المصادر المعاصرة واللاحقة سيرة ابن المدبر، وذكرت نهايته في عدة روايات، اختلفت – فيما بينها– حول كيفية هذه النهاية، ولكنها اتفقت جميعها على من كان وراء هذه النهاية؟ وعلى يد من كانت؟ حيث **ذكر**ت هذه المصادر المعاصرة أن هذه النهاية كانت على يد ابن طولون شخصيا، فبعد فترة من رحيل ابن المدبر من مصر، عاد إلي سيرته الأولى في الكيد لابن طولون لدى دار الخلافة العباسية، وهو ما عرفه ابن طولون من الوزير **الحسن بن مخلد** الذي جاء إلي مصر بعد غضب –الموفق طلحة– عليه، فما كان من ابن طولون إلا أن انتهز فرصة **موت ماجور** والي الشام سنة 264**هـ**– وكان أحد الواشين به –سالفي الذكر– وتحرك نحو الشام، واستولى عليها بالفعل سنة 267**هـ**، ولما دخلها أمر بالقبض على ابن المدبر، وكان مقيما في الرملة، وجيء به إلي مصر[117]، ويستطرد **كل من المسعودي وابن تغري بردي** في ذكر أخبار ابن المدبر، وما حدث له، فيقول: **"... وثب صاحب الترجمة – ابن طولون– على أحمد بن المدبر، وكان متولي خراج دمشق والأردن وفلسطين، فقيده، وألبسه جبة صوف، وأوقفه في الشمس، فأقام بهذه الحال ثلاثة أشهر، وحبسه، وأخذ أمواله، ثم صالحه على ستمائة ألف دينار ثم قام، وأطلقه بأمر الخليفة المعتمد"**[118].

وفي رواية أخرى لابن الداية – إشارة إلي أن الرجل قد مات في محبسه هذا– ولم يطلق سراحه، حيث قال: **"... حبس بها، وألبس جبة صوف، وظل في الحبس حتى مات، بعد أن فقد بصره"**[119].

وسواء أكانت الرواية الأولى، وهي– في اجتهادي الأقرب للصواب– أو الرواية الثانية هي الأصوب، فالمهم لنا ودون أدنى شك أن نهاية الرجل – ابن المدبر– قد أتت على يد أمير مصر ووليها الشاب ابن طولون، الذي استطاع بنهاية ابن المدبر أن يتخلص من منافس قوي، مناوئ غير عادي للسلطة، أقلقه بل نازعه، وهدد كيان ملكه الجديد[120].

وهنا لابد من وقفة لكلمة موجزة،، فمن عرض الرواية الأولى– سالفة الذكر– يتضح لنا أن الأمر قد صار بين الرجلين، أمرا شخصيا بحتا، وهو ما يبدو واضحا جليا من أفعال ابن طولون، تجاه ابن المدبر، فقد قبض عليه، وأهانه، وحبسه، ولم يقم بإطلاق سراحه، إلا بأمر مباشر من الخليفة المعتمد، وبعد تسوية مالية، تصالحا عليها، وعلى الرغم من ذلك ظل في رأسه الرغبة في الثأر من

الرجل، والتعويض عن هذا الفعل الذي أجبر عليه، وواتته الفرصة، عندما فوجئ بتعيين ابن المدبر في خراج الشام، انتهز الفرصة وسارع بدخول الشام عام 267هـ، وسرعان ما قبض على ابن المدبر ثانية وحبسه حتى مات، فكيف لنا أن نقرأ هذا الخبر؟ وماذا نفهم منه؟ وما هي دلالاته؟!.

والدلالات واضحة- في اجتهادي- فما قام به ابن طولون من تعقب للرجل رغم المصالحة بينهما، والمصاهرة أيضا- وفقا للرواية سالفة الذكر-، لا يدل إلا على أي نوع من الرجال كان ابن طولون، فما نقرأه من هذه الرواية أنه كان من نوع خاص من الرجال من ذوي القوة والبأس، رجل يحكمه العقل دون العاطفة، يميل إلي القسوة والعنف وأخيراً سفك الدماء.

وبعد،،، نعود ثانية لأخبار خراج مصر، لقد عزل ابن المدبر عن خراج مصر، ونقل بتقليد من الخليفة العباسي إلي الشام كصاحب لخراجها، فماذا فعل ابن طولون لخراج مصر؟ وما هي إجراءاته لزيادة عوائده؟ وما هي أوجه سياسته لإصلاح أحوال مصر؟ وما هي النتائج المترتبة على هذه السياسة؟

والإجابة فيما يلي من سطور.... - وحسبما ذكرت- المصادر المعاصرة واللاحقة.

***- ابن طولون وخراج مصر:**

أتي ابن طولون واليا إلي مصر عام (255هـ/869م) يديرها بأمر الصلاة والإدارة فقط[121]، **وظل** هكذا سنوات من حكمه، حتى كشف عن طموحه في الاستقلال بمصر، وسعى في تنفيذ ذلك، ولأن سلطة المال لم تكن في يده، وتنتقل من عامل إلي عامل، طمح في أن يتولى الخراج بنفسه، رغبة منه في تدعيم سلطاته وتقوية نفوذه لتحقيق الاستقلال، وحتى لا تكون يده مغلولة في مشروعاته الإصلاحية المختلفة التي سوف يقوم بها، وجاءته الفرصة المناسبة ليتخلص من هذا الشريك في السلطة- إلي حد ما-، بعد رحيل ابن المدبر، عامل الخراج، واقصد عندما ورد إليه كتاب من **الخليفة المعتمد** يستحثه فيه على حمل الأموال إليه، فكتب إليه: **" لست أطيق ذلك، والخراج بيد غيري"**[122]، ونظرا لقرب باكباك – حمو ابن طولون- من الخليفة وسيطرته عليه، وعلى أمور دولته، ونظرا لحاجة الخليفة إلي المال، أنفذ- ودون تردد- وعلى الفور، **نفيسا الخادم** إلي ابن طولون بتقليده الخراج بمصر، وبولايته أيضا على الثغور الشامية، وحسبما ذكر البلوي: **"فتولي ابن طولون الخراج، وسرعان ما أقر رجلا آخر – من قبله- هو أبو أيوب أحمد بن محمد بن شجاع خليفة له عليه"**[123]، وذلك ليعمل تحت إشرافه، وينفذ سياساته في إدارة مصر وماليتها.

وعن قيمة خراج مصر في عهد ابن طولون يذكر **ابن وصيف** المؤرخ[124]**:** "أنها**غير المكوس نحو أربعة آلاف ألف دينار وثلاثمائة ألف دينار"، أي نحو(4.300.000)**، حيث**"رخصت الأسعار حتى بيع القمح في أيامه كل عشرة أرادب بدينار"**، وعن جملة الخراج قال: **"بلغ ارتفاع خراج مصر في أيامه**

أزيد من أربعة آلاف ألف دينار"[125].

وقد استزاد المعاصرون وكذلك **اللاحقون** في وصف عدل ابن طولون، وكرمه، والرخاء الذي وقع في عهده، **فنجد أول وهو اليعقوبي، يقول :" ... استقامت أحوال مصر بعد أن آلت إلي الخراب"**[126] خاصة بعد جملة أفعال عمرانية **حيث يقول: " أخذ في عمارة ما خرب في مصر من القرى والجسور والقناطر وحفر الخلجان وسد الترع"، وثان** من اللاحقين هو **ابن خلكان يقول :".... عادلا، جوادا، متواضعا، حسن السيرة، صادق الفراسة"**[127]، **وربما بالغوا** في ذلك كثيرا لدرجة أن يقول أحدهم **وهو ابن تغري بردي: ".... كان جميع خصال الرجل محمودة"**[128]، **وفي موضع آخر** يقول:"**... عادلا في الرعية، كريما من غير سفه، منقادا للشرع، نافذ الكلمة، وافر الحرمة"**[129]، **وأخيرا يقول من اللاحقين، ابن إياس: " ....كان ملكا عادلاً في الرعية، كفوا لملك مصر، أبطل في أيامه ما كان أحدثه ابن المدبر من المكوس بمصر"**[130].

ومن المحدثين نجد أول يقول: " ...كان الرجل أحسن مثال للحاكم العادل أو الوالي المصلح، كان عهده سلام شامل ورخاء تام وفنون وآداب"[131]، **وثان يقول:".. شعر الناس في عهده بالرفاهية والاستقرار، وانتعشت بذلك كل مرافق البلاد"**[132].

فكيف حقق ابن طولون هذا الرخاء **الاقتصادي**؟ كيف زاد من قيمة خراج مصر؟ وما هي وسائله في تحقيق هذا؟ وكيف قدمت له المصادر المعاصرة وكيف عرضت لأخباره؟

والإجابة – في اجتهادي – فيما نقلته المصادر المعاصرة للدولة الطولونية، واللاحقة لها، عما أظهره أحمد ابن طولون من **حسن إدارة في مصر**، وانتهاج نهج السابقين الأوائل **في العناية بعمران الأرض، والتوقيت المناسب، والعامل العادل** مما جعل المصريين –أنفسهم– يلتفّون حوله، ويؤازرونه في أعماله العمرانية للنهوض بأمرها، وخاصة اقتصاديا، فبعد أن تغلب على ما واجهه من صعاب وأبرزها: سلطاته المحدودة، حيث كان يحكم باسم الأمير باكباك – حموه– صار يحكم بنفسه وباسمه، لا نيابة عن أحد، وتخلص من منافسيه وأخطرهم ابن المدبر، اتجه نحو نهضة مصر وعمرانها، فما هي إجراءاته لتحقيق هذا السبيل حسبما ذكر معاصروه، **يقول ابن وصيف شاه**[133]**:" ... أخذ في عمارة ما خرب في مصر من القرى، والجسور والقناطر، وحفر الخلجان، وسد الترع، فاستقامت أحوال مصر بعد أن آلت إلي الخراب"، ويقول البلوي:" فاستقصى أحمد بن طولون في العمارة، وبالغ فيها، فعقدت معه أربعة آلاف ألف دينار وثلثمائة ألف دينار(4.300.000)"**[134]**، وفي موضع آخر** يقول: **"... وكان وكده وشغله واهتمامه بإسعاده بلده وسائر ما بعد من بلدانه، يسعي فيما يرخص الله جل اسمه به أسعارهم، وجميع ما يباع في بلده وسائر بلدانه، فكان الرخص به عاما في كل بلد من سائر الأطعمة، وكان السبيل به أمنا والأرزاق ببركته دارة"** [135]**، وأخيرا يقول ابن إياس: "...فاهتم الأمير أحمد في عمارة جسورها، وبناء قناطرها، وحفر خلجانها، وسد ترعها"** [136].

فما هي هذه الخطوات الإجرائية التي اتخذها الوالي والأمير ابن طولـــون؟ أو فلنقل ما هي إجراءات ابن طولون في سبيل تحقيق الرخاء الاقتصادي في مصر ولاية حكمه، ومهد سلطانه؟

وتكمن الإجابة في مجموعة من العوامل والإجراءات الإدارية، أعـــرض لها واضحة حسبما أوردتها المصادر، مع التعليق عليها **فيما يلي وهي:**

أولا:

القيام بمباشرة الأعمال بنفسه، ووضع سياسة العمل فيها، ومتابعة التنفيذ، وفي هذا قال **أول** من القدامى:"يباشر الأمور بنفسه، يعمر البلاد، يتفقد أحوال الرعية"[137]، وقال **ثان:"...انفرد بالخراج، عادلا في الرعية، نافذ الكلمة، وافر الحرمة"**[138]، **ومن المحدثين** من قـــال: **"...يعمـــر الـــبلاد، يباشـــر بنفســـه، يتفقـــد أحـــوال الرعية"**[139].

ثانيا:

المتابعة المباشرة للأحداث أول بأول، فترد إليه الأخبار في حينها، وبمجرد حدوثها يعلم بها، ويتخذ بشأنها ما يلزم من قرارات، وفـــي قـــول **البلـــوي** تأكيـــد لـــذلك: **"... الأخبار ما كانت تغبه في كل ساعة بكل ما يجري من قليل وكثير"**[140].

ثالثا:

إسقاط المظالم، ورفع الضرائب الظالمة، فقد عمل على إقامة العدل بين الرعيـــة، وتحقيق الرخاء، يقول البلوي: **"رغب بنفسه عن أدناس المعاون**[141] **ومرافقهـــا، فرفضها، وأمر بتركها، وكتب بإسقاطها في ســـائر الأعمـــال، ومنـــع المتقبلـــين "أصحاب العقود"**[142] **من الفسخ على المزارعين، وحظر الارتفـــاق**[143] **علـــى العمال"**[144].

وأكبر الظن في- اجتهادي- وحسبما رأي البعض أن الرجل أحسن توزيع الضرائب، وكانت أملاك الحكومة الخاصة تدر عليه دخلا كبيرا يفوق مـــا كانـــت تدره من قبل، ويشرف علي هذه الأملاك ديوان الأملاك، والـــذي عهـــد بـــه إلـــي سليمان بن ثابت[145].

رابعا:

الرقابة على العمال، فقد أقر ابن طولون على الخراج – لما تولاه بنفســـه- رجـــلا من قبله هو أبو أيوب، وجعل معه ابن دشوق أمينا عليه، ثم جعل نعيم المعـــروف أبو الذؤيب عينا عليهما – رقيبا-، وهكذا كان يباشر بنفسه، ويراقب عمالـــه عـــن كثب[146].

خامسا:

عمران الأرض الزراعية ومشاريع الإصلاح بها وما يرتبط بها، وجاءت خطواتـــه لتحقيق ذلك في **عدة أوجه هي:**

- **تشجيع الزراعة** وزيادة الإنتاج الزراعي[147]، وذلك بعدة إجراءات **من بينها:** إصلاح الترع والقنوات، وشق أو حفر الجديد منها، وتشـــييد القنـــاطر، وإصـــلاح السدود المحطمة والخلجان[148]، وكذلك حماية الفلاحين من ظلم جبـــاة الضـــرائب

وتعسفهم، مما ترتب عليه زيادة مساحة الأرض المزروعة من جهة، ووصول أسعار الحبوب إلي أدنى مستوى أي رخص الأسعار، ومن أمثلة ذلك القمح الذي " **بيع كل عشرة أرادب من القمح بدينار**"[149].

وللموضوعية،،،

ما قام به ابن طولون في مجال تنمية وتشجيع الزراعة، وتحسين أوجه النشاط الزراعي، صحبه تشجيعا لمجالي الصناعة والتجارة وعملا على ازدهارهما[150]، وهو ما أتي بثماره فظهرت عدة صناعات مثل صناعة النسيج، والزجاج، والحفر على الخشب، والورق من البردي، والأسلحة، والصابون، وأخيرا السكر[151]، وكذلك تشجيع التجارة وتنمية حركتها بالاستفادة من موقع مصر الفريد واستقرار الأمن في ربوع البلاد[152]، ساعد على استقرار العملة حيث قام ابن طولون بتأسيس دار لضرب العملة، وسكت الدنانير ذات المستوي الرفيع من النقاء[153].

سادساً:

تحري العدل في الرعية، وحسن معاملة المصريين وخاصة الأقباط، حيث التزم سياسة التسامح معهم، والرفق بهم دون إيقاع أي ضرر بهم ولا لممتلكاتهم، وفيما رواه رهبان دير القصير دليل على ذلك: **"كان كثيرا ما يطرقنا الأمير أحمد ويخلو في بعض قلالينا**[154] **يفكر، شكونا إليه يوما أمر ابن المدبر صاحب الخراج بمصر، وقلنا له أنه يطالبنا بجزية رؤوسنا، وقد أسقطت عن أمثالنا على مر السنين، فوقع إليه بخطه توقيعا، وطلب منهم التوجه به لابن المدبر مع استعمال الحيلة، وحسن التلطف"**[155].

سابعاً:

كف أيدي ولاة بني العباس عن نهب ثروات مصر وأموالها وكبح من غلواء رجال المال المسلمين مثل ابن المدبر[156].

ثامناً:

تخفيض ما كان يرسل إلي دار الخلافة العباسية في بغداد وما كان ينهب من أموال مصر إلي خزائن كبار رجال الدولة[157].

وهكذا،،، تمكن ابن طولون من إنجاح عمله، وتجربته الرائدة في تحقيق رخاء مصر وثرائها اقتصاديا، فكان سبب نجاحه **نتيجة مباشرة** لقيامه هو نفسه بمباشرة العمل بنفسه، ووضع خططه وسياساته، ومتابعة تنفيذه لتكتمل خطواته دون إغفال لواحدة منها، ثم **الرقابة** علي عماله صغيرا وكبيرا، **والتزامه** بنهج السابقين الأوائل في مراعاة عمران الأرض وتوقيت جباية الخراج أمثال عمرو ابن العاص، ومراعاة الرعية ذاتها، فساندته الرعية، ولم تترك الأرض ونشاطاتها المختلفة – كما فعلت سابقا– بل على العكس وقفت إلي جانبه وعملت، وكدت في عملها حتى أتت الأرض بثمار هذا الجهد الكبير، وأفاضت الكثير من خيرها، وزاد عطاؤها حتى بلغ الملايين من الدنانير، كما سبق وذكرنا.

ولتحري الموضوعية لابد من وقفة هنا..

نعم،، نجح ابن طولون في تحقيق الرخاء لمصر– حسبما ذكرت أغلب المصادر المعاصرة، وفيما يخص خراج مصر زادت قيمته، ووصل إلي مقدار**4**

مليون و300 ألف عن طريق قواعد الجباية المثلى **وأهمها** عمران الأرض، والعدل في الرعية، وكان من وسائله في تحقيق ذلك أن" **امتنع عن المظالم لدينه**" حسبما قال معاصره البلوي، ولاحقه ابن تغري بردي[158]، بل واستغنى عما كانت تدره من أموال بلغت قيمتها نحو 100.000 دينار في السنة الواحدة، ولم يستمع لنصيحة كاتبه ابن دشومه في الإبقاء عليها، وأصر قائلا: "**دعني من هذا، وأزال جميع المظالم**"، **والواضح** من هذا الخبر أنه على الأرجح قد أسقط جميع الضرائب الباهظة، التي سبق وأقرها ابن المدبر على شعب مصر، دون تردد، وبغير أن يكترث بجملة المال الآتي من عوائدها ذات القيمة العالية.

أقول على الرغم من هذا النجاح، وجب علينا أن **نتحفظ** على هذه المبالغة في مدح الرجل فقد 'ذكر له – ابن طولون– مع التزامه هذه السياسة الإصلاحية البعض من الأفعال العنيفة القاسية– التي تؤخذ عليه، وتشوب كفاءته الإدارية– بل وتضعف منها، ومن بينها: **أولا: المصادرات المالية** لكبار رجال دولته، والاستيلاء على أموالهم، **وثانيا:** سفك الدماء والمبالغة في فعل ذلك.

ولنبدأ مع المصادرات(مصادرات الأموال) لكبار رجال دولته، فالأمثلة عليها كثيرة، **ومن ذلك نذكر:** ابن دشومة **كاتبه** الذي صادره بعد عزله من منصبه واستصفى أمواله، حسبما قال ابن تغري بردي: "**... ثم بعد مدة صادره، واستصفى أمواله، وحبسه حتى مات**"[159]، **وابن المدبر** صاحب الخراج – محور دراستنا الأول– فعند خروجه من مصر بعد فك حبسه، استصفى أمواله، وصالحه على نحو **600 ألف** دينار حسبما قيل:" **وحبسه، وأخذ أمواله، ثم صالحه على ستمائة ألف دينار، ثم قام، وأطلقه بأمر الخليفة المعتمد**"[160].

وأخيرا القاضي بكار الذي حبسه بعد وقوع خلاف معه، وصادر أمواله، وفي ذلك قال ابن تغري بردي: "**...وكان يدفع له في العام نحو ألف دينار سوى المقرر له 18 كيس، في كل كيس ألف دينار ردها عليه يوم طلب**"[161].

والسؤال،،، فيما استخدمت أموال هذه المصادرات؟ وإلي أين وجهت، هل وجهت لابن طولون شخصيا؟ بمعنى هل أضيفت إلي خزائنه(حسابه الشخصي)؟ أم أنها صرفت على منشآته العمرانية المتعددة؟ أم أنها صرفت في مشاريع الدولة العمرانية وخلافه؟!

والإجابة– في اجتهادي– أن ابن طولون وعلى– الأرجح– قد استفاد من أموال هذه المصادرات، وأقوي إشارة على ذلك ما تركه من ثروة ضخمة قدرت بنحو **عشرة مليون** دينار[162]، وتفاصيلها على **النحو التالي:**

- **عشرة** آلاف ألف دينار ذهب، أي(10 مليون).
- **سبعة** آلاف مملوك (7000).
- **أربعة** وعشرون ألف غلام(24.000).
- **سبعة** آلاف من الخيل(7000).
- **ستة** آلاف من البغال والحمير(6000).
- **ثلاثمائة** من الدواب(300).

- **مائة** من الجياد (100) (163).

فمن أين له بهذه الثروة الضخمة مع كثرة تكاليف صرفه في الصدقات، وإنفاقه اليومي على قصره وشئونه، وعلى منشآته العمرانية، هل جمعها مدخرا من دخله السنوي من الراتب، أم جمعها من إرثه الشخصي ؟!!

وللموضوعية،،،

يصعب علينا تقبل أن تكون هذه الثروة نتاجاً للادخار سواء أكان من راتبه السنوي[164]، أو من إرث له، فما عرف عنه كثرة الإنفاق وليس الادخار، **وما ذكر عن كثرة** صدقاته كثير[165]– وربما مبالغ فيه–، ومن اللاحقين، ذكر أول أنه: **"كان يتصدق في كل يوم بمائة دينار غير ما كان عليه من الرواتب"**[166]، وذكر ثان أنه:"..**بلغت قيمة صدقاته في الأسبوع نحو 3000 دينار، وجملة ما ينفقه على المساجد في الشهر نحو 1000دينار"**[167]، **في حين ذكر ثالث** أن: **"قيمة صدقاته في الشهر بلغ نحو ألف دينار"**[168]، **كذلك** كان يبعث بالصدقات إلي جهات عدة، خارج مصر، نذكر منها: دمشق، والعراق، والجزيرة، والثغور، وبغداد، وسر من رأي(سامراء)، والكوفة، والبصرة، والحرمين الشريفين... وغيرها، وقد جمع ابن تغري بردي جملة ذلك المال من الصدقات **وقال:" ... وحسب ذلك فكان ألفي ألف ومائتي ألف دينار أي نحو** 2.200.000 مليون"[169].

وعن كثرة إنفاق مطبخه يوميا **قيل :**"... **كان ينفق على مطبخه في كل يوم ألف دينار**"[170]، **وعن كثرة تكاليف منشآته** قيل أن **جملة** قيمة المصروف على منشآته العمرانية من جامع[171] وبيمارستان وحصن وميدان بلغ نحو 300.000 ألف دينار فقط لا غير، حسبما قال ابن تغري **بردي:** "... **بنى الجامع وأنفق عليه** 120.000 **دينار، وبني البيمارستان وأنفق عليه نحو** 60.000 **دينار، وبنى حصن الجزيرة وأنفق عليه نحو** 80.000 **دينار، وبنى الميدان، وأنفق عليه نحو** 50.000 **دينار**"[172].

والأكثر من هذا،،، قيمة المال الوارد لخزانة الدولة بعد جملة هذه المصروفات حسبما ذكر ابن تغري بردي: "..**جملة ما كان يدخل خزائنه في كل سنة بعد مصاريفه ألف ألف دينار رحمه الله**" **أي نحو مليون دينار**[173].

وهكذا،، وبعد جملة هذا المال المصروف في الصدقات، **ومن كثرة تكاليف إنفاقه اليومي على** قصره وشئونه من مأكل ومشرب وخلافه، **ومنشآته العمرانية، يفاجئنا** جملة المبلغ الوارد لخزانة بيت المال أو جملة عوائد الدخل لخزانة الدولة سنويا ليصل إلي نحو مليون دينار.

فمن أين إذن لابن طولون **والي مصر وأميرها** بهذه الثروة الضخمة، وهذا القدر من المال– دون أموال المصادرات–، خاصة وأنه لم يعمل بالتجارة[174]، وكان **كثير الصرف** في الصدقات داخل مصر وخارجها، وفي الإنفاق على المشاريع العمرانية كما ذكر الكثير من معاصريه، فمن أين له بهذه الثروة الضخمة، سؤال لابد من طرحه، هل يمكن أن نعتقد في أن الرجل قد جمع هذا القدر الهائل من المال من راتبه الشخصي الذي كان يأخذه نظير ولايته على مصر فقط، دون أن يستفيد من أموال هذه المصادرات التي قام بها لكبار رجال دولته من

الأثرياء، وهل هذه الثروة الضخمة – فقط– من ذلك الكنز الذي وجده في مصر– ذات مرة–، وقيمته ألف ألف دينار**(مليون دينار)**[175]، هل يمكن **أن نعتقد في ذلك** خاصة مع ما ذكرته المصادر المعاصرة من أنه لم يقبل رشوة، أو يقبل هدية مقابل تخليص مهمة أو مهام مثل تعيين في وظيفة، أو ترقية لمنصب إداري أعلى أو ما شابه ذلك من أمور إدارية وخلافه، حيث ثبت لنا بمراجعة كتب المعاصرين واللاحقين ولم نجد واقعة واحدة تشير من قريب أو من بعيد لقيامه بواحد من هذه الأعمال سالفة الذكر سواء من قبوله رشوة أو هدية لقضاء حاجة أو ما شابه ذلك.

والأرجح– في اجتهادي–،،

أولا: أنه قد استفاد – على الأرجح – من أموال المصادرات المالية، **وثانيا:** فيما يخص تحقيق ابن طولون للرخاء في اقتصاد مصر أنه قد جاء –نعم– بعد سعي جاد للنهوض باقتصاد مصر، وزيادة عوائده غير أنه سعي في ذلك **مستكملا** الطريق بعد ابن المدبر، لم يبدأ من الصفر، فالرجل لم يتسلم مصر خرابا اقتصاديا – وهو ما أشير إليه من قبل– كما زعم البعض، **نعم** نهض بالأرض وعمرانها، **نشط** الزراعة التجارة وغيرها، نعم **أسقط** الكثير من الضرائب التي سبق وفرضها ابن المدبر على صغار الأشياء وكبيرها أيضا، ولكنه في كل هذا **استكمل** الطريق الذي سبق وبدأه ابن المدبر فلا ننسى أن مسح الأرض لتقديرها، ووضع خطط إصلاحها تم على يد ابن المدبر – كما سبقت الإشارة– حقيقة أنه لم يستكمل هذه الخطوات الإصلاحية نحو عمران الأرض وتنميتها، ولم يركز عليها كاملة، بل انتهج سياسة أخرى تمثلت في زيادة الضرائب واستحداث الجديد منها، **إلا أننا** لابد وأن نذكر أنه عمل لعدة سنوات – بلغن نحو الأربع– تحت قيادة ابن طولون والي مصر وأميرها من قبل دار الخلافة العباسية، أي أنه قدم له الخطوات الأولى نحو عمران أرض مصر، ومن ثم عمران اقتصادها وثرائها، وقدم ابن طولون نموذجا متميزا في إدارة خراج مصر وزيادته، حيث اعتمد على التركيز – وبنفسه– على عوامل نجاح التجربة الاقتصادية المصرية – تلك العوامل– التي سبق العمل بها منذ عهود السابقين الأوائل – كما سبقت الإشارة–، كالذي سبقه في عهد هشام ابن عبد الملك، فقد تسلم الرجل الأرض وعمرها، وساعده أهل مصر، ووقفوا إلي جانبه، فقد كان السبب في قلة قيمة الخراج عند البعض من سابقيه الإهمال حسبما ذكر المقريزي في خططه: "**... وسبب إتضاع خراج مصر، بعد ما بلغ مع الروم في أخر سنة ملكوا، قبل فتح مصر عشرين ألف ألف دينار" 20.000.000" أن الملوك لم تسمح نفوسهم بما كان ينفق في كلف عمارة الأرض، فإنها تحتاج أن ينفق عليها من ريع متحصلها إلي ثلثه**"[176].

وللموضوعية أيضا،،، وفيما يخص ثاني الإجراءات التي تشوب كفاءة ابن طولون الإدارية، **وأقصد سفك الدماء** والمبالغة في ذلك، فلابد وأن نقف أمام وصف المصادر لابن طولون بالعادل، والمبالغة في إلحاق سمة العدل المطلق له، فالأدق في اجتهادي أن نقول أن الرجل تحري العدل دون أن نقول **عادلا**، فقد ذكر أكثر من مؤرخ معاصر ولاحق سفكه للدماء، ومبالغته في القيام بهذا الأمر، ودل على

ذلك العدد الضخم الذي مات في حبسه وقدر بنحو ثمانية عشر ألف إنسان(18.000)[177]، وفي ذلك يقول اليعقوبي:" **ليس فيه من عيب سوى سفك الدماء، سريع الغضب، سيء الخلق، مات في حبسه 18 ألف إنسان**"[178]، **ويضيف ابن تغري بردي قائلا:**"... **لما ولي مصر والشام ظلم كثيرا، وعسف، وسفك كثيرا من الدماء، يقال انه مات في حبسه ثمانية عشر ألفا**"[179].

والسؤال،، إيضاحا للأمر وإجلاء للحقيقة حول هذا الوالي هو: هل سفك الدماء والتمادي فيه من سمات الحاكم العادل، وهل كثرة المصادرات من سمات الوالي العادل أيضا، كيف لنا أن نفهم ذلك التناقض؟ كيف يتسق هذا السلوك المتناقض في شخص الرجل؟ كيف نفهم ذلك، وها هي **وصيته لوالي الشرطة** قائلا: " **أرفق بالرعية، وانشر العدل عليهم، واقض حوائجهم، وأظهر إكرامهم، وصيانتهم، وتفقد مصالحهم، فاني أسير بالليل في محالهم، فكل موضع أمر به، لا يخلو من قارئ، أو متهجد، أو داع، أو ذاكر الله عز وجل، فوفر علينا دعاؤهم لنا، واحرسنا من أن يكون دعاؤهم علينا**"[180].

والأرجح– في اجتهادي – أن ابن طولون مثل نموذجا للحاكم المستبد المستنير، **ومثل نموذجا** لنوع متمايز من رجال السلطة والحكم، رجل جمع في شخصيته بين المتناقضات، **نعم** اتصف بالعنف والقسوة في أغلب مواقف حياته، ومال إلي كثرة سفك الدماء لتوطيد ملكه في مصر، الأمر الذي التمس له البعض فيه – من المحدثين– **العذر**، وقال في ذلك:"ويبدو **أنه كان مضطرا إلي ذلك لمقاومة دسائس العباسيين والشيعة وبعض رجال دولته وأهل بيته**"[181]، ولكنه على الجانب الآخر حاول تحري تحقيق العدل في الرعية من شعب مصر بجميع طوائفه المسلمة والذمية على حد سواء، وعمل على تحقيق الرخاء والاستقرار في البلاد أمنا وأمانا.

وبعد،،، ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الرجلين صاحبي الخراج، محوري الدراسة، فيما تشابها؟ وفيما اختلفا؟ أيهما كان العادل موضوعا، وأيهما كان المتعسف موضوعا أيضا؟

*** أوجه التشابه والاختلاف بين الرجلين كصاحب للخراج:**

بادئ ذي بدء،،، ولتحري الموضوعية.. وجب علينا – إذا كنا بصدد التأريخ– لهذه الفترة المتميزة من تاريخ مصر الإسلامية، ولشخص الرجلين، وإيضاح ما لهما وما عليهما، أقول وجب – بداية– أن نذكر الرجلين، بنفس القدر من الأهمية، ونتحفظ في إطلاق الصفات عليهما، من حيث العسف والعدل في أمر جباية الخراج، فعلينا أن نذكر أفعالهما، ونقرر ما حدث أو وقع منهما بالفعل، علينا أن نقرر واقع صفاتهما دون محاباة أو تجني، فكلاهما سعى لأداء وظيفته الموكلة إليه بأقصى درجة من الكفاءة والدقة، وحرص على زيادة الخراج، محاولا تحري العدل، وعدم الوقوع في الظلم أو التعدي، فلم يكن الأول (ابن المدبر) مثال التعسف المطلق، ولم يكن الثاني(ابن طولون) مثال العدل المطلق، فالعدل المطلق على الأرجح لم يتوفر في كليهما، وكلاهما عادل وظالم في نفس الوقت، **والأغلب في اجتهادي** أنهما حاولا تحري العدل دون أن يلتزما به كلية، واختلفا في **الطريقة الفاعلة** نحو تحقيق هذا العدل، وزيادة قدر المال أو عوائد الخراج.

وفي **مراجعة سريعة** لمصادر تاريخ حكم مصر في الفترات السابقة[182] نجد أن ابن المدبر لم يكن صاحب العسف الأول في أمر جباية خراج مصر، ولم يكن الرجل الأول في فعل ذلك، لم يكن المستحدث الأول لبعض هذه الضرائب، حيث سبقه آخرون في عصور سابقة، وبالتحديد في العصر الأموي، **فعلي سبيل المثال** ما أخذه ابن المدبر من رجال الدين المسيحي (الرهبان) من جزية كانت هناك سابقة له في العصر الأموي، حيث سبقه والي مصر **المرواني عبد العزيز بن عبد الملك** في فرض الجزية على الرهبان، وأحصى أعدادهم في كل الكور المصرية، وفي وادي النطرون، وفرض دينارا جزية على كل راهب، وكان الرجل بذلك أول من فرض جزية على الرهبان من رجال الدين المسيحي[183].

كذلك،، استطاع كل من ابن المدبر وابن طولون أن ينجحا في جباية الخراج، وزيادة مقداره، وإن اختلف كل منهما عن الآخر في الوسيلة والطريقة المؤدية لذلك، **فأولهما** وأعني ابن المدبر، زاد من قيمة عوائد الخراج عن طريق مضاعفة الضرائب، واستحداث الجديد منها، وفرض المصادرات، فقدم نموذجا لصاحب الخراج المتشدد وربما- الجائر إلي حد ما، **أما الثاني** فعمل على الزيادة، بتحري تطبيق القواعد المثلى التي سبق ووضعها – منذ بدايات الحكم الإسلامي في مصر- الفاروق عمر بن الخطاب(ﷺ) والمتبلورة في عمران الأرض، وصحة توقيت الخراج، والعدل في الرعية، فقدم نموذجا جيدا – إلي حد كبير- لصاحب الخراج متحري العدل والإنصاف في الرعية.

وهكذا،،، تشابه الرجلان – كصاحبي للخراج- **في عدة أمور: أولها:** وجد في كلاهما **بعض الصفات والسمات الشخصية** على حد سواء، أذكر منها: الذكاء، قوة الشخصية، قوة البأس، والدهاء، وأخيرا حسن استخدام الحيلة، وان زادت في إحداهما على الآخر، وأقصد ابن طولون، **فعلى سبيل المثال** دلت الأحداث مثلا على أنه كان أكثر دهاء وتحايلا في التخلص من منافسه، وكانت نهاية الرجل – ابن المدبر-على يده، **وثانيا تشابها:** في وجود صفة مشتركة بينهما **هي العسف والشدة، فكلاهما قاسي وعنيف،** وإن زاد مقدار هذا العنف عند ابن طولون لدرجة أن وصل – أحيانا- إلي حد سفك الدماء، في حين لم يصل عند ابن المدبر لهذا الحد [184]، **وتشابها ثالثا: في** الحرص على **كفاءة الأداء لمهام هذه** الوظيفة الموكلة إليهما، فكلاهما حرص على الأداء بأقصى كفاءة عالية ممكنة، **وتشابها رابعا: في** النجاح في تحقيق زيادة عوائد الخراج والهدف من جبايته، **وخامسا: تشابها في الحرص على كسب رضا الخلافة العباسية** لاستمرار بقاءهما في ذلك المنصب، وذلك بتقديم الأموال المقررة عليهما، أو التي قد تطلب منهما، **وسادسا:** تشابها في أن حظي كلاهما كصاحب للخراج بجاه عريض وهيبة [185]، وثراء فاحش، ويكفي ما تركه كلاهما من وراءه من ثروة ضخمة قدرت بالملايين، **وسادسا: تشابه الرجلان في أن** جمع كلاهما بين وظيفة الخراج وتولي إمارة مصر، حتى أتي ابن طولون وانفرد بالولاية ومن بعدها بالخراج.

غير أنهما- وللموضوعية- تناقضا أو **اختلفا** في بعض الأمور ومنها

البعض من تلك التي تشابها فيها من قبل، **فقد اختلفا أولاً:** في استخدام **الوسيلة المؤدية** للزيادة في عوائد الخراج، فبينما **اتجه الأول** – ابن المدبر– للعسف والمبالغة في فرض الضرائب، واستحداث الجديد والفريد منها، **نجد الثاني** – ابن طولون– اتجه نحو تحرى تطبيق العدل في تحقيق هدفه، والتقرب للرعية، وحسن معاملتها دون تفرقة بين عنصر وآخر، وإسقاط المظالم عن المصريين، وعمران الأرض وتنميتها في كافة الجوانب، **واختلفا ثانيا في: مقدار قيمة عوائد الخراج** فبلغت عند ابن المدبر وحده وقبل مجيء "ابن طولون" نحو **8** مليون دينار، وبلغت عند ابن طولون نحو 4.300.000 مما يدفع للسؤال ووفقا لهذه الأرقام **أيهما زاد عن الآخر ومن منهما أعلى قيمة مالية؟!**[186].

واختلفا ثالثا: في مقدار درجة حرص كل منهما علي كسب **رضاء الخلافة العباسية**، فعلى حين ثبتت نسبة **الأول** ولم تتراجع أو تقل، نجد عند ابن طولون أن هذه النسبة تراوحت ما بين الزيادة والنقصان وفق ما أراد سعيا وتحقيقا لمصلحة ولايته[187].

وأخيرا،،،

تناقضا في طبيعة موقف الشعب المصري من سياسة كل منهما، فقد **كره** الشعب المصري **ابن المدبر**، وتضررت أغلب طوائفه من أفعاله، وتصدت له بأكثر من وسيلة، ودعوا عليه بدلا من أن يدعوا له، فكانت هذه الكراهية نتيجة طبيعية لما فرضه ابن المدبر عليهم من ضرائب، وما أقامه من ضروب الاحتكار التي انقضت ظهر الجباة الاقتصادية في كثير من النواحي، وان كان طول مدة حكمه نحو تسع سنوات ينبأ عن أن هذه الكراهية لم تكن بالقدر الكافي الذي يمكن من الإطاحة به والخلاص منه، وعزله عن وظيفته!.

في حين أحبت – أغلب– طوائف الشعب المصري ابن طولون، وأظهرت هذا الحب، في أن التفت حوله، وساندته في الكثير من المواقف، ولا أدل على هذا الحب من خروجهم مسلمون وذمة في مرضه الأخير للتضرع بالدعاء له بالسلامة والعافية[188]، وأيضا في مشهد جنازته الحافل الذي خرج فيها الشعب المصري، ومشى فيها بجميع طوائفه المسلمة والذمية على حد سواء، يودعونه للمرة الأخيرة.

وهكذا ،،،،

تشابه الرجلان واختلفا فيما بينهما في تولي أمر وظيفة الخراج في مصر، وتميز أحدهما عن الآخر دون جدال– في بعض الأمور، بالإيجاب أحيانا، وبالسلب في أحيان أخرى.

غير أن الفرق الجوهري بين الرجلين كصاحبي خراج– في اجتهادي– سيظل يكمن لا في زيادة عوائد الخراج عندهما، وإنما سيكمن في **منهج الإدارة** لدي كل واحد منهما، **ذلك المنهج القائم على تحري** تطبيق العدل في الرعية دون إجحاف أو ظلم، والذي سعي كليهما إلي إتباعه، وتطبيقه ولكن بدرجات متفاوتة.

وختاما،،،

صلح خراج مصر بصلاح سياساته وإجراءاته، وأتى على قمة هذه الإجراءات العدل أو تحقيق العدل، واقصد " عدل صاحب الخراج " المسئول عن

جمع المال بعدل دون ظلم الرعية، ولا يمكن أن ننكر أن من نجح من الرجلين نجح عندما قد أدرك أهمية إقرار العدل في المجتمع، وسعي لتطبيق معانيه، استفادة من سابقيه، وفي مقدمتهم الفاروق عمر ابن الخطاب(ﷺ)، فاستمرار الملك أو السلطة مع وجود العدل أمر لا شك فيه، فالعدل أساس الملك نعم، العدل ضرورة هامة في المجتمع تطبيقا لقول الله عز وجل:﴿**... اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾(189).

وكما قال القائل "شعرا" في ذلك:

عليك بالعدل إن أوليت مملكة واحذر من الظلم فيها غاية الحذر

فالملك يبقى مع الكفر البهيم ولا يبقى مع الجور في بدو ولا حضر

وقد زادت عوائد الخراج المالية على يد الرجلين صاحبي الخراج، محور الدراسة،– وإن اختلفت الوسيلة–، حيث بذل كلاهما غاية الجهد في إدارة الخراج وفائق عنايته لإنجاح هذا العمل، غير أن ابن طولون **سبق صاحبه** السابق له، وقدم مثالا كصاحب للخراج في صورة النموذج الأقرب للصواب في إجراءاته، ومن بعد العدل.. إصلاح الأرض وعمرانها، وصلاح التوقيت، كما سبق وأقر الفاروق عمر بن الخطاب(ﷺ) في نظامه المالي المتميز.

نتائج الدراسة:

- **شكلت** ضريبة الخراج موردا اقتصاديا هاما من موارد بيت المال في الدولة الإسلامية بوجه عام، و**لعبت دورا** أكثر أهمية في الاقتصاد المصري في العصر الإسلامي بوجه خاص.
- **يعد الخليفة** الراشدي الثاني عمر بن الخطاب هو أول من أقر العمل بنظام الخراج في الدولة الإسلامية، ووضع له نظاما صارما، وحدد له قواعد ثابتة، التزم بها، وألزم عماله وأمرائه بها.
- **تعددت** طرق جباية الخراج بين أكثر من واحدة حيث بدأت بالاعتماد على موظفين مختصين، ثم تطور الأمر باستخدام أنظمة مالية مثل ضمان الخراج، ونظام القبالة، والمقاسمة وغيره.
- **ارتبطت** جباية الخراج – في مصر الإسلامية– بنهر النيل، وتأثرت تأثرا واضحا بمقدار فيضانه.
- **عني** الخلفاء الراشدون عناية بالغة بالخراج وجبايته، وقدموا مساهمة هامة وفعالة من أجل النهوض به.
- **حققت** ضريبة الخراج في عهد الأمويين قيم مادية عالية، فاقت وبكثير ما كان يجبى في العصر السابق له، نتيجة لعناية الأمويين الأوائل الشديدة بالأرض الزراعية وعمرانها.
- **دخلت** مصر في العصر العباسي الأول وقد تناقصت أرضها الزراعية أو الخراجية إلي نحو متناقص عما كانت عليه في العصر الراشدي والأموي.
- **شهد** العصر العباسي الأول اهتماما كبيرا برعاية الخراج وتنمية موارده، من جانب خلفاءه الأوائل، وفي مقدمتهم المنصور وابنه المهدي، وهارون الرشيد وابنه المأمون.
- **قدم** ابن المدبر نموذجا لصاحب الخراج الذي نجح نعم في زيادة قيم وعوائد جباية الخراج، ولكنه أتي ذلك بزيادة قيمة الضرائب، واستحداث الجديد منها، فقدم نموذجا لصاحب الخراج المتعسف أو المتشدد.
- **صمد** الشعب المصري، ولكنه لم **يصمت** أمام إجراءات ابن المدبر التعسفية المتشددة، وكانت له خطوات للمعارضة تمثلت في الشكوى، وترك أو هجرة الأرض الزراعية.
- **عمل** ابن المدبر تحت لواء ابن طولون فترة قصيرة من الزمن، أدركا فيها كلاهما أن للآخر قوة لا يمكن معها الاستمرار في العمل، **فتحايل** ابن المدبر للتخلص من سطوة ابن طولون، لكنه فشل، فتحايل في البعد عنه، والخروج من مصر.
- **قدم** ابن طولون بخطواته الإصلاحية من عمران الأرض، وحفر الترع والقنوات، وتيسير سبل الري، نموذجا لصاحب الخراج متحري العدل في تطبيق جباية الضرائب.

- **على الرغم** من السياسة الإصلاحية وتنمية العمران التي أنتهجها ابن طولـــون، إلا أنه ذكر عنه سلوك مخالف لهذه السياسة، والذي ظهر في كثرة سفك الدماء ومصادرة الأمراء، ويكفيه أن جملة من مات في محبسه نحو 18 ألف إنسان.
- **لم تخلو** ذمة الرجل المالية من شك واضح حول مقدار ثروته – التي تركهـــا ورائه– فأثارت العديد من التساؤلات حول أسباب تضخمها، ورجحت أغلـــب الآراء إلي أنه استفاد من أموال المصادرات التي تمت في عهده.
- **صلح الخراج** بصلاح وتوافر القوى الثلاث المكونة له من صـــلاح التوقيـــت، وعمران الأرض، وعدل الجابي.

ملاحق الدراسة :

ملحق رقم (1)

جدول الشهور القبطية وما يقابلها من الشهور الرومية والهجرية

ترتيب الشهور	الشهور في التقويم القبطي	الشهور في التقويم الروماني	الشهور في التقويم الهجري
الأول	توت	يناير	محرم
الثاني	بابة	فبراير	صفر
الثالث	هاتور	مارس	ربيع أول
الرابع	كيهك	ابريل	ربيع ثان
الخامس	طوبة	مايو	جمادى أول
السادس	أمشير	يونيو	جمادى ثان
السابع	برمهات	يوليو	رجب
الثامن	برمودة	أغسطس	شعبان
التاسع	بشنس	سبتمبر	رمضان
العاشر	بؤونة	أكتوبر	شوال
الحادي عشر	أبيب	نوفمبر	ذو القعدة
الثاني عشر	مسري	ديسمبر	ذو الحجة

ملحق رقم (2)

موسم جمع الخراج المصري في التقويم القبطي:

في هاتور(**الثالث** في ترتيب الشهور القبطية): يبدأ الحرث، **وفي أمشير**(السادس): يؤخذ ربع الخراج من السجلات، **وفي برمهات**(السابع): يؤخذ الربع الثاني والثمن من الخراج، **وفي برمودة**(الثامن): تقع المساحة على أهل الأعمال، ويطالب الناس بإغلاق الخراج ونصف الخراج من سجلاتهم وتحصيد بزري الزرع، **وفي بشنس**(التاسع): تقرر المساحة، ويطلب الناس بما يضاف إلي المساحة من أبواب وجوه المال كالصرف، والجهبذ(موظفي الجباية)، وحق المراعي، والقرط (شجر السنط)، والكتابة على رسوم كل ناحية، ويستخرج فيه تمام الربع مما تقررت عليه العقود والمساح، ويطلق الحصاد لجميع الناس، **وفي بؤنة**(العاشر): يستخرج تمام نصف الخراج مما بقي، ولم يوزن بعد المساحة، **وفي أبيب**(الحادي عشر) ثلاثة أرباع الخراج، وهو أصل زيادة ماء النيل ويكون ضعيفا، **وفي مسري**(الثاني عشر): يغلق الخراج، وفيه جمهور زيادة النيل"[190].

ملحق رقم (3)

رسالة ابن المقفع والموجهة للخليفة العباسي أبي جفر المنصور[191]:

كتب ابن المقفع هذه الرسالة ووجهها للخليفة أبي جعفر المنصور، تناول فيها عدة أمور من أمر صلاح أهل الجند، ومنها إلى أمر المصرين الكوفة والبصرة، ثم أهل العرق بوجه عام، وأهل الشام، ثم أمر أصحاب الخليفة وحيبما قال: الذين هم بهاء فنائه، وزينة مجلسه، وألسنة رعيته، ثم أمر فتيان أهل بيت الخليفة وبني أبيه وبني علي وبني العباس، ثم تناول أمر الخراج، وما جاء في رسالة ابن المقفع للخليفة أبي جعفر المنصور **عن الخراج ما يلي:**

..... ومما يذكر به أمير المؤمنين، أمر الأرض والخراج، فإ ن أجسم ذلك وأعظمه خطرا، وأشده مؤنة، وأقربه من الضياع ما بين سهله وجبله، ليس لها تفسير على الرساتيق والقرى، فليس للعمال أمر ينتهون إليه ولا يحاسبون عليه، ويحول بينهم وبين الحكم على أهل الأرض بعد ما يتأنفون لها في العمارة، ويرجون لها فضل ما تعمل أيديهم فسيرة العمال فيهم إحدى ثنتين: إما رجل أخذ بالخرق والعنف من حيث وجد، وتتبع الرجال والرساتيق بالمغالاة مما من وجد، وإما رجل صاحب مساحة يستخرج ممن رزع، ويترك من لم يزرع ، فيعمر من عمر، ويسلم من أخرب مع أن أصول الوظائف على الكور لم يكن لها ثبت، ولا علم ، وليس من كورة إلا وقد غيرت وظيفتها مرارا، فخفيت وظائف بعضها، وبقيت وظائف بعض، فلو أن أمير المؤمنين أعمل رأيه في التوظيف على الرساتيق والقرى والأرضين وظائف معلومة، وتدوين الدواوين بذلك، وإثبات الأصول حتى لا يؤخذ رجل إلا بوظيفة قد عرفها وضمنها، ولا يجتهد في عمارة إلا كان له فضلها ونفعها لرجونا أن يكون ذلك في صلاح للرعية وعمارة للأرض، وحسم لأبواب الخيانة وغشم العمال، وهذا رأي مؤنته شديدة، ورجاله قليل ونفعه متأخر، وليس بعد هذا في أمر الخراج إلا رأي قد رأينا أمير المؤمنين أخذ به ولم نره من أحد قبله، من تخير العمال وتفقدهم والإستعتاب لهم والاستبدال بهم.

واختتم ابن المقفع رسالته قائلاً:

... فلما رأينا هذه الأمور ينتظم بعضها ببعض، وعرفنا من أمر أمير المؤمنين ما بمثله جمع الله خواص المسلمين، على الرغم في حسن المعاونة، والمؤازرة، والسعي في صلاح عامتهم، طمعنا لهم في ذلك يا أمير المؤمنين، وطمعنا فيه لعامتهم، ورجونا ألا يعمل بهذا الأمر أحد، إلا رزقه الله المتابعة فيه، والقوة عليه، فإن الأمر إذا أعلن على نفسه، جعل للقائل مقالا، وهيا للساعي نجاحا، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو رب الخلق، وولي الأمر يقضي في أمورهم، يدبر أمره بقدرة عزيزة، وعلم سابق، فنسأله أن يعزم لأمير المؤمنين على المراشد ويحصنه بالحفظ والثبات والسلام، ولله الحمد والشكر.

ملحق رقم (4)
ثبت عمال الخراج وسنوات الحكم وقيم عوائد الخراج

السنة الهجرية	الخليفة العباسي	الوالي أمير مصر	صاحب الخراج	عدد سنوات شغل الوظيفة	قيمة عوائد الخراج	المصدر
247هـ	المتوكل / المنتصر: (تولى في شوال 247هـ-ربيع الآخر248هـ)	أحمد بن المدبر		عدة شهور عدة شهور	8.000.000 ثمانية مليون دينار	البلوي: سيرة ابن طولون، ص 43. ابن إياس: نزهة الأمم في العجائب والحكم،ص137.
248هـ	المنتصر / المستعين: (تولى في 5ربيع الآخر 248هـ)	أحمد بن المدبر		عام واحد		
249هـ	المستعين: (ربيع الآخر 248- المحرم 252هـ)	أحمد بن المدبر		ثلاث أعوام		
250هـ						
251هـ						
252هـ	(1) المستعين: (2) المعتز: تولى 3 المحرم 252هـ)	أحمد بن المدبر		عدة شهور		
		مزاحم بن خاقان	أحمد بن المدبر	نحو ثلاث أعوام		
253 هـ	المعتز (المحرم252-رجب 25هـ)					
254 هـ						
255 هـ	المعتز / المهتدي: (رجب 255-256هـ)	أحمد بن طولون	أحمد بن المدبر	عام واحد		
256 هـ	المهتدي/ المعتمد: تولى 29 رجب 256هـ	أحمد بن طولون	أحمد بن المدبر	عام واحد		
257 هـ	المعتمد: (رجب 256-رجب 279هـ)	أحمد بن طولون	أحمد بن المدبر	نحو ثلاث أعوام		
258 هـ		عزل ابن المدبر و تولي ابن طولون				
259 هـ	.....	الأمير أحمد بن طولون ينيب عنه من يقوم بالخراج ومثال ذلك: أحمد بن شجاع		نحو إثنى عشر عاماً	ما بين 4.000.000 و 4.300.000 مليون دينار	اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ص ص 60-61. البلوي: سيرة ابن طولون، ص 73.
260 هـ						
261 هـ						
262 هـ						
263 هـ						
264 هـ	.....	عام وفاة ابن المدبر				
265 هـ						
266 هـ		عام وفاة ابن طولون				
267 هـ						
268 هـ						
269 هـ						
270 هـ						

الحواشي

(*) من بحر البسيط .
(1) ومثال ذلك: سيرة ابن طولون للبلوي، وتاريخ اليعقوبي لليعقوبي، والمكافأة لابن الداية، وموسوعة تاريخ مصر لساويرس بن المقفع، وفضائل مصر لابن وصيف شاه.
(2) يعبر عن هذا المبلغ – اليوم– بـ 8 مليون دينار؛(البلوي: سيرة ابن طولون، حققها وعلق عليها محمد كرد علي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ، ص43).
(3) **الكراء** أي الاستئجار، و يقال الإكرة وهي عند الفقهاء ما يدفع من الأرض إلي الأكرة فيزرعونه ويعمرونه؛(لويس معلوف اليسوعي: المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق، بيروت، لبنان، 2002م، ص15).
(4) سورة المؤمنون، الآية رقم 72.
(5) سورة الكهف، من الآية رقم 94.
(**6**) رواه أبو داوود؛ للمزيد راجع : البخاري: صحيح البخاري، ضبط د. مصطفى ديب البقا، دار ابن كثير، بيروت، 1987م.
(7) **أو أرض الخراج**، وهي قسمان: **صلح وعنوة، والصلح هو**: كل أرض فتحها المسلمون عنوة، إلا أنهم صالحوا أهلها عليها لتكون لهم، ويؤدون عنها خراجا معلوما كل سنة، وهذا النوع من الخراج في حكم الجزية، **أما العنوة** – أي بالسيف– ففيه لم تقسم الأرض بين الغانمين، فتصير للمسلمين يضرب الإمام الخليفة عليها خراجا معلوما يؤخذ في كل عام؛(محمد أمين صالح: دراسات اقتصادية في تاريخ مصر الإسلامية، مطبعة الكيلاني، القاهرة،1975م، ص9).
(8) **تجدر الإشارة** إلي أن ما قام به **الفاروق عمر**(ﷺ)، جاء من منطلق مهامه كخليفة للمسلمين تلك المهام التي صاغها الماوردي في الأحكام السلطانية في: حفظ الدين، وتحصين الثغور، وتنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وأيضا منها:«جباية أموال الفيء والصدقات والخراج، على ما أوجبه الشرع نصاً أو اجتهادا»، **وأخيرا** تقدير العطاء، وما يستحقه كل واحد من بيت المال؛(الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص ص70–75).
(9) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص44.
(10) **في رواية أخرى** يذكر ساويرس بن المقفع في كتابه موسوعة تاريخ مصر أن السؤال كان موجها إلي البطريرك بابا الكنيسة المصرية البابا **بنيامين** وقتئذ، والأقرب للصواب أن يكون للمقوس الحاكم الفعلي والذي باشر أمورها الإدارية، وصاغ سياستها المالية؛(ساويرس ابن المقفع: موسوعة تاريخ مصر من بدايات القرن الأول الميلادي حتى نهاية القرن العشرين من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة، ج2، إعداد وتحقيق عبد العزيز جمال الدين مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م، ص599).
(11) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999م، ص 101.
(12) هكذا ورد اللفظ عند ابن عبد الحكم، ولعل في توجيه السؤال والرد عليه في صورة نصيحة، إشارة جيدة إن دلت على شيء فإنما تدل على حسن العلاقات بين الطرفين بين الطالب والمطلوب منه، أو حسن النوايا؛(ساويرس: موسوعة تاريخ مصر ،ج2، ص 599).
(13) في هذه العبارة تأكيد واضح إلي ضرورة اختيار التوقيت المناسب لجمع الخراج، وهو ما أكد عليه ابن حوقل حين قال: "...**لايستتم استيفاء خراج مصر إلا عند تمام العام، وافتراشه على سائر أرضها في توت**"، وهو الشهر الأول في ترتيب الشهور القبطية التي سار عليها المصريون في العصر الفرعوني، وعن ثبت هذه الشهور وما يقابلها هجريا ورروميا، أفردنا الملحق الأول من

ملاحق هذه الدراسة والثاني منها أفردناه لتفاصيل موسم جمع الخراج؛(ابن حوقل: صورة الأرض، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، 2009م، ص ص 135-136).

(14) والمقصود تولية عامل عادل لجمع الخراج، وقد ذكر **بتلر** هذا الشرط نقلا عن المقريزي، ولكن بصيغة أخرى حيث قال: "ولا يقبل مطل أهله، ويوفي لهم بالشرط، ويدر الأرزاق على العمال لئلا يرتشوا، ويرتفع عن أهله المعاون والهدايا ليكون قوة لهم"؛(ألفريد بتلر: فتح العرب لمصر، تعريب محمد فريد أبو حديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 471 الهامش 1).

(15) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 101.

(16) أذكر من بينها: فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم، الولاة والقضاة للكندي، الخراج ليحيى القرشي.

(17) **استخدم لفظ الخراج** هنا في هذه الروايات بمعني عام هو الضرائب، وخاصة ضريبة الرأس (الجزية)، كما يفهم من سياق الحديث.

(18) **اتفق** أكثر من مؤرخ على ذكر هذه القيمة (12 مليون) لجباية خراج عمرو في بادئ الأمر، وأن جملة المبلغ الذي **جباه المقوقس** قبل ولاية عمرو بن العاص بسنة واحدة بلغ نحو عشرين ألف ألف دينار أي نحو (20 مليون دينار) وبمراجعة تفاصيل هذا الرقم عند ابن عبد الحكم وجدنا تناقضا واضحا لقيمة مبلغ الخراج حيث قال:"... لما فتح عمرو بن العاص مصر **صولح** على جميع من فيها من الرجال من القبط، وممن مراهق الحلم، ومن ما فوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي ولا شيخ على **دينارين دينارين**، فأحصوا ذلك فبلغت عدتهم ثمانية الآف ألف (**8مليون**)"، وهذا يعنى أن الجزية وحدها بلغت في مجموعها نحو **16 مليون**، مما يدعو للتساؤل عن مقدار المبلغ المتحصل من خراج ضريبة الأرض عن أرض – وقتها– بلغت أربعين كورة، في قرى بلغ عددها ألفان وثلاثمائة وخمس وتسعون قرية دون الكفور (**2395**)، وذلك حسبما ذكر ابن= =الحكم"؛(اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ص46؛ ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص101،161؛ ابن إياس: نزهة الأمم في العجائب والحكم، تقديم وتحقيق محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة،1995م، ص 137).

(19) **اللقحة:** الناقة وما نحوها يقال لقحت لقحا أي قبلت ماء الفحل، ولعل المقصود بقوله أعطت كثيرا من (اللبن)؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة،2003م، ص 561).

(20) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 158.

(21) **الفصيل**: في اللغة الفصيل هو ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 561).

(22) **أي أجاعت** أولادها ثم يستطرد **قائلا:**"فان هذه الزيادة التي أخذها إنما هي على الجماجم، فانه اخذ من كل رأس دينارا خارجا عن الخراج، وحصل لأهل مصر بسبب ذلك الضرر الشامل"؛(ابن وصيف شاه: جواهر البحور ووقائع الأمور وعجائب الدهور في أخبار الديار المصرية المعروف بفضائل مصر وأخبارها، تحقيق وتعليق د.محمد زينهم محمد عزب، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004م، ص37).

(23) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 161.

(24) الفريد بتلر: فتح العرب لمصر، ص 473.

(25) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 161.

(26) المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، ج1، تحقيق د.محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998م، ص 222.

(27) س.ا.ق.حسيني: الإدارة العربية، ترجمة إبراهيم أحمد العدوي، عبد العزيز عبد الحق، مكتبة الآداب، القاهرة، 1949م، ص ص 181- 182.

(28) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 84 حاشية 1؛ أحمد الشامي: الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986م، ص ص 137-138.

(29) يحيى بن آدم القرشي: الخراج، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، 1987م، ص9.

(30) يقال **راك الأرض روكا**، والروك هو مسح أرض الزراعة في بلد من البلاد لتقدير الخـــراج المستحق عليها لبيت المال؛(محمد قنديل البقلي: التعريف بمصطلحات صـــبح الأعشـــى، الهيئـــة المصرية، العامة للكتاب، القاهرة،1983م، ص ص 164-165).
(31) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج2، ص597.
(32) عصام الدين عبد الرءوف العلي: دراسات في تاريخ الدولة العباسية، دار الفكـــر العربـــي، القاهرة، 1999م، ص ص 32- 33.
(33) قام د.أحمد زكي صفوت بنشر هذه الرسالة وغيرها من رسائل عربية ضمن كتـــاب لـــه، عنونه باسم: جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة، وقد أفردت لنص الرسالة كاملا، وما جاء فيها عن الخراج ملحقا خاصا في نهاية هذه الدراسة؛(أحمد زكي صفوت: جمهرة رسائل العرب في عصورها العربية الزاهرة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986م، ص ص 25-47).
(34) عصام الدين عبد الرءوف العلي: دراسات في تاريخ الدولة العباسية، ص ص 32- 33.
(35) أحمد الشامي: الدولة الإسلامية، ص ص 105-111وللمزيد عن عصر المهـــدي العباســـي راجع .. عبد المنعم ماجد: العصر العباسي الأول أو القرن الذهبي في تاريخ الخلفاء العباســـيين- التاريخ السياسي، ج1، الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1984م، ص ص 155- 177.
(36) عصام الدين عبد الرءوف العلي: دراسات في تاريخ الدولة العباسية، ص 87.
(37) نفس المرجع والصفحة.
(38) عبد المنعم ماجد: العصر العباسي الأول، ج1، ص ص 188-214.
(39) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 135.
(40) **التقادم**: لفظ جمع، ومفرده التقدمة، شاع استخدامه بمعنى الهدية؛(مجمع اللغـــة العربيـــة: المعجم الوجيز، ص 493).
(41) **ثياب دبيقية**: نسبة إلي دبيق أو بقا، قرية من قرى مصر بالقرب من تنيس؛(الحموي: معجم البلدان، ج2، دار صادر للطباعة ودار بيروت، لبنان، 1968م، ص 437).
(42) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، تحقيق محمد مصطفى، مطبعة فرانز ستاينر، فيسبادن، 1975م، ص158.
(43) يذكر ابن وصيف شاه أن عدد من تولى ولاية مصر في العصر العباسي أكثر من عدد الولاة في العصر الأموي، وكان أولهم صالح بن علي العباسي سنة 133، وجميعهم كانوا يسمون **عمال الخراج** في مصر؛(ابن وصيف شاه: فضائل مصر، ص 48).
(44) هكذا ذكر عند ابن وصيف شاه في تاريخه، وهو الذي تولى بعد أن ضمن للخليفة العباسي جباية خراج مصر عن آخره "بلا سوط ولا عصا" كما ذكر الكندي، وإن ذكرت د. سيدة الكاشف في كتابها مصر في فجر الإسلام الوالي باسم سليمان ابن وهب؛(الكندي: الولاة وكتاب القضاة، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت،لبنان، 1908م، ص140؛سيدة إسماعيل الكاشف: مصر في فجر الإسلام، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1986م، ص 37).
(45) هكذا ذكر التعريف به في أغلب المصادر المعاصرة واللاحقة مثل: تاريخ اليعقوبي للمؤرخ اليعقوبي، وسيرة ابن طولون للبلوي، وفضائل مصر لابن وصيف شاه، وإن ذكر الحمـــوي فـــي معجمه: الأدباء أن أصله من ستمسيان؛(الحموي: معجم الأدباء، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م، ص 143).
(46) نفس المصدر والصفحة.
(47) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ص 450.
(48) نفسه والصفحة.
(49) الحموي: معجم الأدباء، ج1، ص 143.
(50) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ص 454.
(51) ابن وصيف شاه : فضائل مصر، ص59.

(52) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، االمكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ، ص ص 129–143؛ اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ص 466.
(53) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر،ج3، مج1، ص 145.
(54) هكذا ورد اللفظ في المصدر، لفظ جمع ، ومفرده البلاء وهو المحنة التي تنزل بالمرء؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، 2003م، ص62).
(55)كأن الرجل بذلك القول أراد أن ينأ بنفسه عن المتاعب، ويقصر دوره على أداء مهام واجبات وظيفته، والبعد عن أجواء الصراع السياسي الطاحن بين الخلفاء ومنافسيهم على السلطة.
(56) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر،ج3، مج1، ص 145.
(57) المسعودي: مروج الذهب، ص ص 166–187.
(58) السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ج1، القاهرة، 1929م، ص 459.
(59) (Stanley Lane – Poole **:** History of Egypt in the Middle ages, London, 1901, p57.
(60) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر،ج3، مج1، ص 145.
(61) السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص 459 .
(62) المسعودي: مروج الذهب، ص 187.
(63) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 43 ؛ ابن إياس: نزهة الأمم، ص137.
(64) **عن مساحة مصر** وقتئذ ومدى انكماشها **يذكر المقريزي**: "... وأخر ما أعتبر حال أرض مصر، فوجد مدة حرثها ستين يوما، **ومساحة أرضها** مائة ألف ألف وثمانين ألف ألف فدان (180.000000) يزرع منها في مباشرة أحمد ابن مدبر أربعة وعشرين ألف ألف فدان (24.000.000)، وأنه لا يتم خراجها حتى يكون فيها أربعمائة ألف وثمانون ألف **حراث**(480.000.000)، يلزمون العمل فيها دائما، فإذا أقيم بها هذا القدر من العمال في الأرض تمت عمارتها، وكمل خراجها، وأخر ما كان بها مائة ألف وعشرين ألف مزارع (120.000)، في الصعيد سبعون ألفا (70.000)، وفي أسفل الأرض خمسون ألفا (50.000)، وقد تغير الآن جميع ما كان بها من الأوضاع القديمة، واختلف اختلافا فاضحا"؛(المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج1، ص 288).
(65) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 46.
(66) Stanley Lane – Poole **:** History of Egypt in the Middle ages, p.65.
(67) المقريزي : المواعظ والاعتبار، ج1، ص 869.
(68) **جدير بالذكر** أن هذا المبلغ لم يصل للعراق، فقد علم به عيسى بن الشيخ، فعارضه، وذهب به، كما كان نذيرا لسوء العلاقات بين الرجلين، حيث كتب ابن الشيخ إلي أحمد ابن طولون مطالبا إياه : "بالخروج إليه، وتسليم أعماله، ففرض ابن طولون فروضا، واتخذ السودان فأكثر، وأظهر الخروج إليه، وذلك في صفر سنة 256 هـ/ 869م"، وكتب الخليفة إلي ابن المدبر بان يطلق لابن طولون من المال اللازم له، ونشبت بينهما عدة حروب، انتهت بفوز ابن طولون عام 257 هـ"؛ (الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص 214؛ البلوي: سيرة ابن طولون، ص ص50–51؛ ميخائيل شاروبيم: الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004م، ص 276).
(69) ابن وصيف شاه : فضائل مصر، ص59.
(70) ابن الداية: المكافأة، المكتبة الأدبية، مصر، 1914م، ص 190.
(71) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 43.
(72) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص 816.
(73) **الأواسي**: لفظ جمع، مفرده وسية، ويطلق على أرض المزرعة؛(لويس معلوف: المنجد في اللغة، ص 900).
(74) ساويرس : موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص 113.

(75) المقريزي : المواعظ والاعتبار، ج1، ص 867.
(76) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص 159.
(77) يذكر ابن الداية واقعة للدلالة على تعسف الرجل وشدته، فيقول:حدثني سهيل بن سيف قال: رجعت مرة مع أحمد بن محمد ابن المدبر إلي داره، فاستقبلته امرأة فقالت: أيها السيد نحن مائة عيل على فلان المتقبل، وقد ضاع شمله لحبسه، فأتق دعوة تعرج إلي الله منا فيك، فقال لها **وهو مستهزئ**: "إذا عزمتم على هذا فليكن الدعاء في السحر، فإنه أنجع له- أنفع له-"؛(ابن الداية: المكافأة، ص 76).
(78) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص120.
(79) وفي تفصيل ذكر ظلم البطريرك يقول ساويرس:" ...ألزمه بخراج سنتين قبل وصوله إلي مصر، وكتب عليه عن الديارات ألفي وثلاثمائة دينار، حتى اجتمع عليه في تلك السنة سبعة آلاف دينار، هذا بداية البلاء من عظم الخراج الذي ثبته على البيعة- معبد النصارى- وعلى الأساقفة والديارات التي في كورة مصر، وكانت هذه سنة847م"؛(ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص ص 117-118).
(80) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص115.
(81) نفسه والصفحة.
(82) في ذلك يقول ساويرس ابن المقفع: "كانت جزية النصارى التي بأرض مصر ألفي دينار(2000)، فزاد عليه أربعة آلاف دينار حتى صارت ستة آلاف دينار، حتى أن الإنسان الفقير الذي يعجز قوته يأخذ منه خمسين في كل سنة (50 درهم) حتى ضجت أهل مصر وأعمالها من عظم هذا العذاب، وجحد كثير من النصارى لأجل قلة ما بأيديهم من الدراهم"؛(ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص126).
(83) هكذا وردت في النص ولم تسعفنا المصادر اللغوية أو التاريخية عنها بشيء.
(84) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص115.
(85) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 43؛ ساويرس: موسوعة تاريخ مصر،ج2، ص600.
(86) أدولف جروهمان: أوراق البردي العربية، السفر الثاني، 1955م، ص ص 153-155، ص 156.
(87) ابن إياس: بدائع الزهور،ج1، ق1، ص159؛ محمد أمين صالح: دراسات اقتصادية، ص 21.
(88) سورة المائدة، من الآية 96.
(89) ابن إياس: بدائع الزهور،ج1، ق1، ص 159.
(90) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 43.
(91) **اللبخ**: لفظ يطلق علي نوع من الشجر من الفصيلة القرنية، وعادة ما ينبت في البلاد الحارة ؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 549).
(92) **السرو**: لفظ جمع، مفرده السروة، نوع من الشجر يستخدم للتزيين من فصيلة الصنوبريات؛(نفسه، ص 309).
(93) سيدة إسماعيل الكاشف: أحمد بن طولون، ص 198؛ محمد أمين صالح: دراسات اقتصادية، ص 21.
(94) **المروج**: جمع المرج، وهو في اللغة أرض واسعة ذات نبات ومرعى للدواب؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 577).
(95) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص 600.
(96) نفسه.
(97) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 43.
(98) سيدة إسماعيل الكاشف: أحمد بن طولون، ص 198.

(99) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص 159.
(100) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج3، مج1، ص 148.
(101) نفسه والصفحة.
(102) نفسه، ج2، ص 818.
(103) سورة يوسف، من الآية رقم 67.
(104) (Stanley Lane – Poole: History of Egypt in the Middle ages, p.61.
(105) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 9.
(106) المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج1، ص 867.
(107) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص 217؛ البلوي: سيرة ابن طولون، ص ص 44–45.
(108) ذكرت بعض الآراء أن من أسباب سوء العلاقة بين الرجلين ما ذهب إليه ابن المدبر من طمع في مصر وولاية أمرها مما جعله يدس الحيل والدسائس بين الخليفة وابن طولون؛(البلوي: سيرة ابن طولون، ص ص 56–57).
(109) نفسه، ص 44.
(110) المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج1، ص868.
(111)كان من بين المحذرين أيضا صاحب البريد بمصر شقير الخادم" غلام فتيحة أم المعتز الخليفة العباسي، وماجور والي الشام؛(البلوي: سيرة ابن طولون، ص56 ؛ المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج1، ص867).
(112) البلوي: سيرة ابن طولون، ص56.
(113) نفسه، ص59.
(114) يذكر كارل بروكلمان أن ابن طولون سعي لتحقيق ذلك بأن استثار مخاوف الحكومة المركزية " الخلافة العباسية" بسبب ما تم له من ثروة ضخمة وجاه عريض؛(كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله على العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1949م، ص64).
(115) البلوي: سيرة ابن طولون، ص59.
(116) نفس المصدر، ص60.
(117) نفسه، ص177.
(118) المسعودي: مروج الذهب، ص ص 209–210؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، في ملوك مصر والقاهرة، ج 3، القاهرة، 2009م، ص ص 29–30.
(119) ابن الداية: المكافأة، ص 195.
(120)Stanley Lane – Poole , M.A., Litt. D: History of Egypt in the Middle ages, p.67.
(121) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 42؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 3، ص 13.
(122) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 72؛ الكندي: الولاة والقضاة، ص 217.
(123) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 59.
(124) ابن وصيف شاه: فضائل مصر، ص 61.
(125) نفسه.
(126) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ص ص 60– 61.
(127) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حقق أصوله وكتب هوامشه ذ. يوسف علي طويل،ج1، إعداد إبراهيم شمس الذين دار الكتب العلمية لبنان، 1998م، ص184.
(128) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3، ص13.
(129) نفسه والصفحة.
(130) ابن إياس : بدائع الزهور،ج1،ق1، ص167.
(131) علي إبراهيم حسن : مصر في العصور الوسطى، ص59.

(132) أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م، ص135.
(133) وصيف شاه : فضائل مصر، ص ص 60– 61.
(134) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 363.
(135) نفسه، ص ص 363–364.
(136) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1 ق1، ص 161.
(137) ابن وصيف شاه: فضائل مصر، ص 63؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، مج1، ص140.
(138) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3، ص 13.
(139) الزركلي: الأعلام" قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"،ج1، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1969م، ص 140.
(140) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 73.
(141) **أدناس المعاون**: أدناس لفظ جمع، مفرده دنس، وهو في اللغة الوسخ، أما المعاون فهو اللفظ الذي أطلق علي الضرائب الهلالية، ولعل المقصود من هذا التعبير الابتعاد عن إيقاع الظلم في الرعية بكثرة فرض الضرائب وبإلغاء المبالغ منها؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص ص234–235؛ ميخائيل شاروبيم: الكافي، ص 279؛ محمد أمين صالح: دراسات اقتصادية، ص21).
(142) **يقال** تقبل العامل تقبيلا أي التزامه بعقد؛(لويس معلوف: المنجد في اللغة، ص 606)
(143) **الارتفاق**: يقال ارتفق به أي انتفع واستعان، أو اكتسب، ولعل المقصود عدم إيقاع الظلم وعدم المجاملة ومحاسبة العمال ومتابعتهم؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 272).
(144) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 74.
(145) سيدة إسماعيل الكاشف: أحمد بن طولون، ص 200
(146) البلوي: سيرة ابن طولون، ص73.
(147) الحويري: مصر في العصور الوسطى"دراسة في الأوضاع السياسية والحضارية"، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996م، ص 115.
(148) محمد محمد الشيخ : تاريخ مصر الإسلامية، بدون، 1974م، ص 76.
(149) ابن وصيف شاه : فضائل مصر، ص 61.
(150) محمد محمد الشيخ : تاريخ مصر الإسلامية، ص 77.
(151) علي إبراهيم حسن : مصر في العصور الوسطى، ص 116.
(152) محمد محمد الشيخ : تاريخ مصر الإسلامية، ص 76.
(153) Ashtor (E.) ,Asocial and Economic History of the Nea Esai in the Middle Ages, London,1976, P.128.
(154) **القلالي**: جمع قلية، وهي تشبه الصومعة، وتكون في كنيسة النصارى؛(لويس معلوف: المنجد في اللغة، ص 648).
(155) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 118.
(156) كلود كاهن: تاريخ الشعوب الإسلامية "منذ ظهور الإسلام حتى بداية الإمبراطورية العثمانية"، نقله إلي العربية د. بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص 314.
(157) محمد محمد الشيخ : تاريخ مصر الإسلامية، ص 76.
(158) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 3، ص ص 8–9.
(159) وجدنا ذكرا لذلك عند من أرخ له من اللاحقون، ومنهم ابن تغري بردي؛(ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة، ج3، ص 9).
(160) البلوي: سيرة ابن طولون، ص111.

(161) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3، ص 9.
(162) البلوي: سيرة ابن طولون، ص340، 349؛ ابن وصيف : فضائل مصر، ص 61.
(163) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة، ج3، ص 12؛
Stanley Lane Poole: History of Egypt in the Middle ages,p.71.
(164) البلوي: سيرة ابن طولون، ص180.
(165) اعتاد ولاة مصر الإسلامية منذ أول ولاية لهم في عهد الراشدين، على تقاضي مبلغا من المال نظير هذه الإدارة، وإن اختلفت قيمة هذا الراتب حسب ظروف ومالية كل عصر، وللموضوعية لم تسعفنا المصادر برقم واضح عن راتب ابن طولون بالتحديد، وإن كنا نرجح مبلغا قريبا من ذلك الذي ذكر فيما بعد كراتب لوالي مصر في العصر الإخشيدي الذي بلغ نحو أربعمائة ألف دينار، والذي جعله كافور للوالي أنوجور بن الإخشيد؛(ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج4، ص 334).
(166) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3، ص 8.
(167) السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص 460.
(168) الزركلي: الأعلام، ج1، ص 140.
(169) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3، ص ص 7-8.
(170) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص 162.
(171) **للمزيد** عنه من الناحية المعمارية راجع:
Andrew Petersen: Dictionary of Islamic Architecture, London —New York,1996, p.113.
(172) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 3، ص 12.
(173) نفس المصدر والجزء، ص 13.
(174) **في رواية لابن تغري بردي** في مصدره النجوم الزاهرة يذكر أن: ابن طولون حسن له بعض التجار التجارة، فقبل ذلك، ودفع له ابن طولون خمسين ألفا دينار يتجر له بها، غير أن هذه المشاركة لم تستمر طويلا، لما رأي نفسه يمشمش عظيما، فدعا المغير، وقص عليه، فقال له: قد سمت همتك إلي مكسب لا يشبه خطرك، فأرسل ابن طولون في الحال إلي التاجر، وأخذ المال منه وتصدق به؛(ابن تغري بردي النجوم الزاهرة، ج3، ص 12).
(175) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 194.
(176) المقريزي: المواعظ والاعتبار،ج1، ص 288.
(177) Stanley Lane – Poole: History of Egypt in the Middle ages ,p.71.
(178) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ص 63.
(179) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ،ج1، ص 13
(180) البلوي: سيرة ابن طولون، ص 205.
(181) أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي، ص135.
(182) وأقصد فترة الحكم الراشدي والأموي والعصر العباسي الأول، ومصادر هذه الفترة لكل من المؤرخين: الطبري، والمسعودي، وابن عبد الحكم وغيرهم.
(183) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج2، ص 596.
(184) **ذكر** أحد اللاحقين وهو **ابن خلكان** في مصدره وفيات الأعيان عن عسف ابن المدبر قائلا:" ... كان أحمد إذا مدحه شاعر، ولم يرض شعره، أمر غلمانه أن يمضوا به إلي المسجد، فلا يفارقوه أو يصلي مائة ركعة، فكان هذا دأبه؛(ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص 11).
(185) **ذكر المقريزي** هذا الجاه ومظاهر الأبهة في القول الأتي: "....كان بين يديه مائة غلام من الغور، انتخبهم وصيرهم عدة وجمالا، وكان لهم خلق حسن، وطول أجسام، وبأس شديد، وبأيديهم مقارع غلاظ على طرف كل مقرعة مقمعة من فضة، كانوا يقفون في حافتي مجلسه إذا جلس، فإذا ركب ركبوا بين يديه، فيصير له بهم هيبة عظيمة في صدور الناس"؛(المقريزي: المواعظ

والاعتبار، ج1، ص868).
(186) في الملحق الرابع من ملاحق هذه الدراسة أفردت لجدول توضيحي به ثبت لعمال الخراج وسنوات حكمهم وقيمة عوائدهم.
(187) فلم يكن يربطه بالخلافة سوى بعض المظاهر الشكلية من الدعاء للخليفة، ونقش اسمه على السكة، ثم إرسال جزء من الخراج (الدخل) له ولدار الخلافة؛(أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي، ص 128).
(188) **في تفصيل هذا المشهد** يقول ابن وصيف شاه: " .... ومرض مرضا شديدا حتى خرج المسلمون بالمصاحف على رءوسهم واليهود بالتوراة على رءوسهم والنصارى بالإنجيل على رءوسهم والأطفال بالألواح على رءوسهم وعامة الناس سيبكون ويتضرعون بالدعاء إلي الله تعالى بالسلامة والعافية للأمير أحمد بن طولون"؛(ابن وصيف شاه: فضائل مصر، ص 6).
(189) من الآية رقم 8 من سورة المائدة.
(190) ابن حوقل : صورة الأرض، ص ص 135-136.
(191) أحمد زكي صفوت: جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة، القاهرة، 1937، ص ص 25-47.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر العربية:

ابن الأثير: علي بن محمد بن عبد الكريم، (ت630هـ/1232م)
الكامل في التاريخ، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1301هـ/1882م.

ابن إياس : محمد بن أحمد بن إياس المصري،(ت930هـ/1523م)
- بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، مطبعة فرانز ستاينر، فيسبادن، 1975م، عدة أجزاء.
- نزهة الأمم في العجائب والحكم، تقديم وتحقيق محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

ابن الداية: أبو جعفر احمد بن يوسف الكاتب،(ت340هـ/951م)
المكافاءة، المكتبة الأدبية، مصر، 1914م.

ابن تغري بردي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي،(ت874هـ/ 1469م)
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة، 2009م.

ابن حوقل: أبو القاسم بن حوقل النصيبي،(ت367 هـ/977م)
صورة الأرض، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، 2009م.

ابن خلكان: أبو العباس احمد بن محمد بن إبراهيم بن أبو بكر بن خلكان،(ت681 هـ/1282م)
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حقق أصوله وكتب هوامشه د. يوسف علي طويل، د. مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1998م.

ابن عبد الحكم : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، القرشي المصري، (ت257هـ/870م)
فتوح مصر وأخبارها، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999م.

ابن المقفع: ساويرس بن المقفع،(ت 377هـ/987م)
موسوعة تاريخ مصر من بدايات القرن الأول الميلادي حتى نهاية القرن العشرين من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة لساويرس ابن المقفع، إعداد وتحقيق عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م.

ابن وصيف شاه: إبراهيم بن وصيف شاه القبطي،(عاش في القرن السابع الهجري /الثالث عشر الميلادي)
جواهر البحور ووقائع الأمور وعجائب الدهور في أخبار الديار المصرية، المعروف بفضائل مصر وأخبارها، تحقيق وتعليق د. محمد زينهم محمد عزب، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004م.

بتلر: الفريد ج. بتلر
فتع العرب لمصر، عربه محمد فريد أبو حديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1996م.

البخاري: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي،(ت 256هـ/869م)
صحيح البخاري، ضبط د. مصطفى ديب البقا، دار ابن كثير، بيروت، 1987م.

البلوي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمير بن محفوظ المديني،(القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي)
سيرة أحمد بن طولون، حققها وعلق عليها محمد كرد علي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ.

جروهمان: أدولف جروهمان
أوراق البردي العربية، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرون، من السفر الأول حتى الخامس، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1934-1955م.

الحموي: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ/1228م)
- معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م.
- معجم البلدان، دار صادر للطباعة ودار بيروت، لبنان،1968م.

السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان السيوطي، (ت911هـ/1503م)
حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة، 1327هـ/1929م، عدة أجزاء.

الكندي: أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري،(ت 355هـ/ 965م)
الولاة وكتاب القضاة، صححه فن جست، مطابع الآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان، 1908م.

الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي،(364-450هـ /974-1058م)
الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

المسعودي: ابو الحسن علي بن الحسن بن علي المسعودي،(ت346هـ/ 957م)
مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، االمكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

المقريزي: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي،(ت 845هـ/1441م)
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، تحقيق د/محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998م القاهرة، 1998م.

يحيى القرشي: يحيى بن آدم القرشي،(ت203هـ/ 818م)
الخراج، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، 1987م.

اليعقوبي: أحمد بن أبو يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي
تاريخ اليعقوبي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

ثانيا: المراجع العربية:

أحمد زكي صفوت:" دكتور"
جمهرة رسائل العرب في عصورها العربية الزاهرة، القاهرة، 1937، أربع أجزاء.
أحمد الشامي: " دكتور"
الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986م.
أحمد مختار العبادي: " دكتور"
في التاريخ العباسي والفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م.
بوزورث: كليفورد. أ. بوزورث
الأسرات الحاكمة في التاريخ والأنساب– دراسة في التاريخ والأنساب–، مؤسسة الشراع العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1995م.
خير الدين الزركلي:
الأعلام" قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"، بيروت، الطبعة الثالثة، 1969م.
س.ا.ق. حسني: مولوي
الإدارة العربية، ترجمة إبراهيم أحمد العدوي، عبد العزيز عبد الحق، مكتبة الأداب، القاهرة، 1949م.
سيدة إسماعيل الكاشف:" دكتور"
- أحمد بن طولون، سلسلة أعلام العرب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965م.

عبد المنعم ماجد:" دكتور"
- التاريخ السياسي للدولة العربية، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998م.
- العصر العباسي الأول أو القرن الذهبي في تاريخ الخلفاء العباسيين – التاريخ السياسي، الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1984م.

عصام الدين عبد الرءوف العلي:
دراسات في تاريخ الدولة العباسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999م.
علي إبراهيم حسن:" دكتور"
مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلي الفتح العثماني، النهضة المصرية، القاهرة، 1949م.
كارل بروكلمان:
تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله على العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1949م.

كلود كاهن :
تاريخ الشعوب الإسلامية "منذ ظهور الإسلام حتى بداية الإمبراطورية العثمانية"، نقله إلي العربية د.بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر،القاهرة، بدون تاريخ.
لويس معلوف اليسوعي:
المنجد في اللغة، دار الشروق، بيروت، لبنان، 2002م.
مجمع اللغة العربية:
المعجم الوجيز، القاهرة، 2003م.

محمد أمين صالح :
دراسات اقتصادية في تاريخ مصر الإسلامية، مطبعة الكيلاني، القاهرة،1975م.
محمد قنديل البقلي:
التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م.
محمد محمد الشيخ :
تاريخ مصر الإسلامية، بدون مكان، 1974م.
محمود الحويري:
مصر في العصور الوسطى"دراسة في الأوضاع السياسية والحضارية"، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996م.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Andrew Petersen: Dictionary of Islamic Architecture, London— New York, 1996.
- Ashtor (E.) : Asocial and Economic History of the Nea Esai in the Middle Ages, London,1976.
- Stanley Lane – Poole , M.A., L.D: History of Egypt in the Middle ages, London, 1901.